

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٠٥

الاثنين، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يليتشنكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هاي تاو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد أوكامورا

## جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

## الاتحاد الأوروبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1615996 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

## التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

### الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسات الأمنية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة موغيريني. السيدة موغيريني (تكلمت بالفرنسية): استهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الفرنسية للمجلس على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. من الجدير بالذكر أننا نجتمع هذا العام للمرة الثانية في إطار هذا البند من جدول الأعمال خلال الرئاسة الفرنسية. قد لا يكون ذلك من قبيل المصادفة، لا سيما بالنظر إلى قدرة فرنسا على بناء وحدة عالمية حققت لنا النجاح في مؤتمر تغير المناخ الذي انعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر. وأعتقد أن هذه فرصة ممتازة لتبادل الآراء بشأن التعاون في قيمة استراتيجية حقيقية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

أود أيضاً أن أعرب عن أطيبي تمنياتي إلى زملائنا وأصدقائنا المسلمين بمناسبة حلول شهر رمضان الذي يبدأ اليوم.

وعندما ناقشنا التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في العام الماضي (انظر S/PV.7439) كنت قد بدأت للتو العمل بصفتي ممثلة سامية للاتحاد، وكانت المرة الأولى

لي في مجلس الأمن. ومنذ ذلك الحين، عدت إلى القاعة أيضاً لمناقشة الهجرة ومكافحتنا للإرهاب. ولا يمكنني أن أعد جميع تبادلات وجهات النظر والاجتماعات والعمل المشترك الذي قمت به مع وكالات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ومع الكثيرين من الحاضرين هنا في مختلف الأشكال متعددة الأطراف.

وأعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة لدينا - بوصفنا أوروبيين وأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي - لمواجهة هذه الأوقات العصيبة في تاريخ العالم. إن الشرق الأوسط برمته مضطرب، حيث العديد من القوى تحاول إعادة رسم توازن القوى الإقليمي، والكثير من الناس يناشدون أن يتم إنهاء معاناتهم. وعدم المساواة آخذ في الازدياد في أجزاء كبيرة من العالم. ويشكل تغير المناخ تحدياً للأمن والاقتصاد في أجزاء كبيرة من عالمنا. وهناك عدد غير مسبوق من الأشخاص المتنقلين. فعشرات الملايين يهربون من الحرب، بحثاً عن فرص البقاء أو من أجل حياة أفضل. وكثيراً ما نقول إن أوروبا تواجه أزمة لاجئين. فلنتذكر دائماً أن هذه الأزمة هي أولاً وقبل كل شيء أزمة يشهدها الرجال والنساء والأطفال الذين إذ يفرون من ديارهم. وهي تخص العالم بأسره، وليس أوروبا فحسب.

إن قارتنا في الواقع تواجه الكثير من التحديات. فقد عصفت بمدنا الهجمات الإرهابية، شأها في ذلك شأن الكثير من الأماكن الأخرى في العالم، من أفريقيا وآسيا إلى أمريكا. وتتزايد الكراهية والعنف داخل مجتمعاتنا. وإلى جانب ذلك يتزايد انعدام المساواة وانعدام الأمن وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية. وفي مثل هذه الأوقات، نحن بحاجة إلى بعضنا البعض. وعلينا جميعاً أن نجتمع معا متحدين. ونحن بحاجة إلى الأمم المتحدة، لأنه ليس بوسعنا رسم ملامح سبل الماضي قدما والتأكد من أن غدا سيكون أفضل من اليوم إلا معا.

كل شيء في مصلحة كل إسرائيلي وكل فلسطيني، وتجعل الأحداث الدائرة في بقية هذا الأمر أكثر إلحاحا مما كان عليه في الماضي.

إن مزيدا من التصعيد، ولا سيما حول الأماكن المقدسة في القدس، ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة ككل. وعلى العكس من ذلك، فإن التوصل إلى حل سلمي للنزاع، حيث تثبت القيادة الجريئة من كلا الطرفين، يمكن أن يطلق التعاون الإقليمي الصادق. وسوف يستفيد الإسرائيليون منه، وسيستفيد منه الفلسطينيون. وسنستفيد جميعا من السلام، الشرق الأوسط وأوروبا والعالم بأسره. وسوف يأتي بنموذج جديد للتعاون في الشرق الأوسط. إن تحقيق السلام في هذه الأماكن المقدسة سيبعث برسالة قوية إلى العالم بأسره.

وهذا هو السبب في أنني جعلت عملية السلام في الشرق الأوسط - إذا كان لا يزال بوسعنا أن نشير إلى "عملية سلام" - أولوية عليا بالنسبة لإجراءاتنا عندما أصبح احتمال حل الدولتين بعيد المنال. إن إمكانية تحقيق دولة إسرائيل الآمنة، ودولة فلسطينية تملك مقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب، تتلاشى. ويصبح تحقيق السلام بعيد المنال أيضا بتساؤل احتمال حل الدولتين والسلام. ولا يمكن أن تكون الاتجاهات أكثر وضوحا.

أولا، العنف والتحريض لا يلحقان معاناة إنسانية رهيبة فحسب؛ بل إنهما يؤديان إلى تفاقم انعدام الثقة بين الطرفين. ثانيا، سياسة إسرائيل المتعلقة بالمستوطنات تقوض بشكل منهجي احتمالات التوصل إلى حل دولتين تتوفر له مقومات البقاء. كما أنه يثير أسئلة خطيرة ومشروعة إزاء الأهداف الحقيقية النهائية للقيادة الإسرائيلية. ثالثا، إن الافتقار إلى الوحدة بين الفصائل الفلسطينية لا يزال يمثل عقبة رئيسية. وكل من هذه الاتجاهات - بمفردها أو مجتمعة - قد يجعل

وقبل عام، أبلغت مجلس الأمن بأن اتحادنا الأوروبي يؤمن بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة. واليوم، يمكن أن أضيف أن التعددية ستكون أحد المبادئ والأولويات الأساسية لاستراتيجيتنا العالمية الجديدة بخصوص السياسة الخارجية والأمنية، التي سأطرحها في الأسابيع المقبلة. ولكن ما يهم حقا بالنسبة لنا جميعا هو أننا نحول هذا الالتزام بتعددية الأطراف إلى واقع يومي.

وقد أمكن تحقيق هذا بفضل الدور القيادي للأمم المتحدة، بدءا من الأمين العام وإلى كامل القيادة العليا للأمم المتحدة. وكان تعاوننا في هذه الشهور والسنوات ممتازا حقا ويحقق تغييرا في العديد من الأماكن في العالم.

لقد وضع اتحادنا الأوروبي تعددية الأطراف في صميم جهودنا المشتركة للعمل الخارجي. فقد تعلمنا بالطريقة الصعبة أن الانفرادية لا تؤتي ثمارها. وليس هذا هو الوقت للقيام بمهام الشرطة العالمية. وليس هذا هو الوقت للمحاربين المنفردين. وإذا أردنا أن نضع حدا في نهاية المطاف للعديد من الأزمات التي نواجهها - والأهم من ذلك كله، أن نمنع الأزمات الجديدة قبل أن تنفجر - فأملنا الوحيد بوصفنا أمم متحدة حقا. وكلما صعبت المهمة، وجب أن يكون تعاوننا أقوى.

وبعد هنيهة، سأتكلم عن سوريا وليبيا والأزمات الأخرى التي ما فتئت على تنصدر جدول أعمالنا المشترك، وكذلك الدورة الإخبارية. ولكن أود أن أبدأ بتناول صراع أقدم سيدخل قريبا عقده الثامن. فلا نتظرن الحرب المفتوحة القادمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لأن ذلك هو ما سيحدث إذا لم يعودا الآن إلى مفاوضات مجدية. إن انتشار الصراعات والأزمات في المنطقة ليس سببا لنسيان مصير الإسرائيليين والفلسطينيين. بل على العكس من ذلك، ينبغي للتهديدات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط أن تدفع الجميع لكي نجدد جهودنا من أجل إنهاء هذا الصراع. ويصب هذا أولا وقبل

الحل القائم على وجود دولتين مستحيل التحقيق. وسنخاطر  
بانهيار كل الأمل.

وتقع على عاتق القادة الإسرائيليين والفلسطينيين مسؤولية  
تجاه شعبهم والمنطقة والعالم. وبوسعهم وقف السياسات  
والخطابات الهدامة، وعكس هذا الاتجاه، وأخيرا إعادة هيكلة  
الظروف لإجراء مفاوضات مجددة. إن مستقبل الحالة في أيدي  
الشعبين وقادتهما. والآن، نعلم جميعا أنه لا توجد عملية سلام  
على الإطلاق ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يجلس منتظرا  
الحرب التالية.

ونحن في أوروبا نرى بأن على العالم كله القيام بدوره.  
وفي العام الماضي، دفع الاتحاد الأوروبي لتنشيط المجموعة  
الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. لقد عقدنا عدة اجتماعات  
على مستوى كبار المسؤولين من أجل رسم ملامح إلى الأمام.  
وهنا في نيويورك، دعونا مصر والمملكة العربية السعودية،  
والأردن، وجامعة الدول العربية أيضا للمشاركة في المناقشة.  
واستمر التعاون فيما بين مبعوثينا لعدة أشهر، ولذلك أود  
أشكر الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا على كل  
العمل المشترك الذي قمنا به حتى الآن.

وقبل بضعة أيام في باريس، ناقشنا الكيفية التي يمكن بها  
للمجتمع الدولي أن يساعد ويرافق هذا العمل. وكما يعلم  
أعضاء المجلس، تقرير اللجنة الرباعية سيصدر قريبا جدا.

وسوف نصف بصراحة تامة العقبات المباشرة أمام إجراء  
المفاوضات المباشرة، والسياسات التي تهدد إمكانية الحل القائم  
على وجود دولتين. كما سنقدم توصيات واضحة بشأن

المضي قدما بهدف رئيسي واحد - إعادة بناء بعض الثقة بين  
الجانبيين وهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى مفاوضات مجددة.  
ونحن مقتنعون بأن المأزق الحالي لا يمكن استدامته بالنسبة  
لأي شخص. فليس هناك وضع راهن، ونحن جميعا نعرف  
ذلك. وإذا لم يتحسن الوضع، فسوف يزداد سوءا. وهذا أمر

ليس بوسع أحد القيام به - لا أحد، أولا وقبل كل شيء  
الإسرائيليون والفلسطينيون.

ونحن بحاجة إلى أن نكون واقعيين قدر الإمكان في تحليل  
الصعوبات والمخاطر والتهديدات التي تتعرض لها المنطقة وعالم  
اليوم، ولكن علينا أيضا أن ندرك بوادر الأمل عندما نراها أو  
عندما ننجح في بنائها. وهذه تذكرة قوية بأن التغيير - التغيير  
إلى الأفضل - أمر ممكن إذا ما كان المجتمع الدولي متحدا  
وجهوده مكرزة.

وفي تموز/يوليه من العام الماضي، أيد المجلس اتفاقنا بشأن  
برنامج إيران النووي. ومثل الاتفاق في حد ذاته نجاحا كبيرا  
الدبلوماسي المتأنية متعددة الأطراف. وبعد مرور ستة أشهر،  
تم تنفيذ الاتفاق، ونحن نواصل رصد التنفيذ الكامل لجميع  
أجزائه، معولين أيضا على التعاون الجيد مع الوكالة الدولية  
للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، يعمل الاتحاد الأوروبي للتأكد  
من أن فوائد الاتفاق ستشمل الشعب الإيراني، وستحسن  
التعاون الإقليمي. لأننا جميعا بعد الاتفاق علمنا أنه كان يتعين  
علينا أن نبني على الزخم الإيجابي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر  
التقينا مرة أخرى في فيينا، حيث تم توقيع الاتفاق مع الفريق  
الدولي الجديد لدعم سورية. ولأول مرة منذ بداية الحرب،  
جلست جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في نهاية  
المطاف على نفس الطاولة.

ومنذ ذلك الحين، دأب ستافان دي ميستورا على القيام  
بعمل مدهش حقا، وتم تحقيق الكثير.

ولكننا جميعا نعلم أن العملية وصلت إلى نقطة حرجية.  
ومن الأهمية الحيوية بمكان في الوقت الحالي إيصال المعونة  
الإنسانية إلى أكبر عدد من المناطق. فهي بالغة الأهمية للعديد  
من الناس المحتاجين إلى المساعدة، ولكنها حيوية أيضا للشروع  
في مفاوضات حقيقية بين الأطراف السورية في جنيف. ونعلم  
مدى هشاشة العملية برمتها - وعلى الأرجح أن تظل كذلك.

الحالي. وبصفتنا المجتمع الدولي، لا نزال ملتزمين بوحدة البلد وسيادته وسلامه أراضييه.

إن وحدة المجتمع الدولي ووحدة المنطقة أيضا أمر محوري حينما يتعلق الأمر بليبيا. وأعلم أن البعض كانوا قد فقدوا الأمل تماما في إصلاح مجلس الرئاسة أو وصوله في طرابلس. ولكنه فعل ذلك، ولم يكن ذلك ليسني لولا وحدة مجلس الأمن والعمل الممتاز الذي قام به مارتن كوبلر. وأعلم أنه سيقدم للمجلس إحاطة إعلامية في غضون ساعات قليلة، لذلك سأقصر ملاحظاتي على الأعمال التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي بشأن ليبيا، بالتنسيق القوي معه.

ففي فيينا الشهر الماضي، أعدنا التأكيد على دعمنا لحكومة الوفاق الوطني. وبدأ الاتحاد الأوروبي حشد مجموعة عناصر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لجعل بداية ليبيا الجديدة ممكنة ولمساعدة الليبيين على أن يعيشوا حياتهم في جو من الأمان والكرامة، وهو ما يستحقونه. وفي الشهر الماضي، دعت الحكومة الليبية الاتحاد الأوروبي إلى تقديم التدريب لحرس السواحل الليبية والبحرية. وتكلمت مع رئيس الوزراء السراج بشأن الطرائق قبل وقت قصير لا يتجاوز يوم الجمعة الماضي. وبالنسبة لنا، من الأمور الرئيسية أن نخطط أي عمل ونجزه وفقا للملكية الكاملة لليبيا ولأولوياتها. وسيكون تدريب قوات حرس السواحل والبحرية الليبية فرصة لوضع الليبيين في وضع يمكنهم من إنقاذ الأرواح في البحر، وتفكيك الاقتصاد الإجرامي لمهربي البشر، والسيطرة الفعالة على المياه الإقليمية وهيئة بيئة آمنة للصيادين الليبيين.

وأود أن أقول بضع كلمات أخرى بشأن كيفية عملنا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ففي ربيع العام الماضي، حينما قررنا إطلاق عملية بحرية - عملية صوفيا - لمكافحة شبكات المتجرين، طلبنا من مجلس الأمن اتخاذ قرار يؤيد بعثتنا. وكان أعضاء المجلس متحدون بشكل رائع في القيام

وقد سفكت دماء كثيرة، ولن تكون المصالحة الوطنية سهلة على الإطلاق. ولكن لا توجد طريقة أخرى لوقف المجازر، وإعطاء الأمل للسوريين ودحر داعش.

إن أوروبا تضطلع بدورها. فقد أعدنا فتح مكتبتنا الإنساني في دمشق. وننخرط على أرض الواقع مع الجهة المانحة الرئيسية إلى سوريا والشعب السوري. ونضطلع بدورنا في تشجيع المسار السياسي ودعمه. ويعلم ستافان دي ميستورا أن بوسعه دائما أن يعول على التزامنا الكامل ودعمنا الفعال. وحضرت شخصيا في جنيف للاجتماع مع الطرفين، بناء على طلبه، خلال الجولة الأخيرة للمحادثات. ويلزم جميع الجهات الفاعلة الدولية أن تبذل كل ما في وسعها لإنجاح وقف الأعمال العدائية، ومواصلة إيصال المعونة الإنسانية وبدء المفاوضات بغية المضي قدما في نهاية المطاف صوب انتقال سياسي من أجل سوريا. ولن تعود انقساماتنا هنا في القاعة وفي المجتمع الدولي بالفائدة سوى على داعش ولن نخدم سوى نشر الفوضى.

وبعد أن ذكرت داعش، أود أيضا أن أقول كلمة عن العراق، الذي يجب أن يبقى على رأس جدول أعمالنا باعتباره أحد الأركان الأساسية للاستقرار في المنطقة الواسعة. وقد أحرز تقدم جيد في الحملة العسكرية. فالقتال في الفلوجة مستمر حتى اللحظة التي نتكلم فيها. ولكن هناك دواعي للقلق أيضا. فتحرير المناطق يجب أن يعقبه تحقيق الاستقرار السريع وإعادة تقديم الخدمات. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدوره في العراق، وسيواصل الإسهام في تلبية الاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار على السواء.

ويلزم تنظيم حملة مكافحة داعش في إطار تسوية سياسية كافية. ولا نزال ندعم الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء عبادي في ذلك الصدد. ويحدونا الأمل في أن تسعى جميع الجهات الفاعلة السياسية للتوصل إلى حل سريع للمأزق السياسي

أوكرانيا أن تهدأ. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بعمل قيم للغاية في تخطيط المساعدة الإنسانية هناك وتنظيمها. كما أن تقارير الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان في أوكرانيا التي يمولها الاتحاد الأوروبي تساعد مساعدة كبيرة في رصد الحالة.

وسيوصل الاتحاد الأوروبي الدفاع عن سلامة أوكرانيا الإقليمية وهو لا يعترف بالضم غير الشرعي للقرم وسيفاستوبول. ونعمل بشكل وثيق مع كييف لمساعدتها في تحقيق الإصلاحات التي يحتاج إليها البلد وشعبه حاجة ماسة. وفي ذلك الصدد، أود أن أتطرق للتعدلات الدستورية الهامة التي أقرت قبل فترة قصيرة لا تتجاوز أياما، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين كفاءة السلطة القضائية واستقلالها. وهي مسألة هامة حقا لأنها يمكن أيضا أن تبني الزخم من أجل اعتماد التعديلات المتعلقة باللامركزية والإصلاحات الأخرى. ويعد ذلك إنجازا هاما. كما أنه يتيح فرصة هامة للمضي قدما بالبلد، ولتلبية احتياجات جميع مواطني أوكرانيا.

ويتعدى نطاق تعاوننا مع الأمم المتحدة حدود منطقتنا المباشرة. فكلما أسافر في العالم - وهو ما أقوم به كثيرا - يزداد إدراكي بأن العديد من شركائنا بالفعل يعتبرون الاتحاد الأوروبي أحد المساهمين في توفير الأمن العالمي. وقد تبدا كولومبيا وكأها مكان بعيد للعديد من الأوروبيين. ولكننا نتابع بشكل وثيق المفاوضات التي من شأنها أن تضع حدا لأحد أقدم النزاعات في العالم. وكنت هناك قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام للتوقيع على بعض الاتفاقات الهامة، وبالتالي نحن نقدم بالفعل دعما الملموس لعملية السلام، وبخاصة جهود إزالة الألغام. وأكدت للرئيس سانتوس كالديرون استعدادنا للانخراط بشكل أكبر في تنفيذ الاتفاق حالما تم التوصل إليه. وسيكون تنسيقنا بالغ الأهمية مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة المقررة.

بذلك، وأشكرهم على ذلك. ومنذ ذلك الحين، أنقذت أرواح عشرات الآلاف وتم ضبط أكثر من ١٠٠ من الأصول وتقديم العديد من المتجرئين إلى العدالة. وفي ٢٣ أيار/مايو، قررنا تمديد ولاية العملية لمدة سنة.

والآن، مرة أخرى، نطلب من مجلس الأمن اعتماد مشروع قرار بشأن الإذن لعملية صوفيا بإنفاذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة في أعالي البحار وبقالة الساحل الليبي. وهذا مسار العمل الذي اختاره الاتحاد الأوروبي وهو: التنسيق المستمر مع الأمم المتحدة لخدمة أفضل مصالحنا الجماعية، أي مصالح المجتمع الدولي ككل. وهذا هو المكان الذي ينبغي فيه مناقشة العمل الدولي واتخاذ قرار بشأنه، والموافقة عليه. ولا يسعني سوى الأمل بأن يتخذ المجلس مرة أخرى الإجراء الصحيح وأن يساعدنا على جعل البحر الأبيض المتوسط مكانا أكثر أمانا للجميع، بدءا بأصدقائنا الليبيين.

ومع وجود الأزمات العديدة للغاية التي تحتل العناوين الرئيسية، فإن اليمن يخاطر بعدم الحصول على الاهتمام الذي يستحقه. بيد أن الحاجة عاجلة هناك إلى إيجاد حل سياسي وإلى معالجة الحالة الإنسانية مثلما هي عاجلة في كل مكان من مناطق العالم الأخرى. وندعم الأعمال التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام. وأحرز تقدم في محادثات السلام في الكويت، التي أود أن أشكرها على استضافة المحادثات على مدى الأسابيع الخمسة الماضية. وأناشد الأطراف والجهات الفاعلة في المنطقة الانخراط واتخاذ موقف بناء.

وفي حين نتعامل مع سوريا وليبيا واليمن ونبقي تركيزنا منصبا على عملية السلام في الشرق الأوسط لا يمكننا أن ننسى الأزمات الأخرى، بما في ذلك على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي. ولا يزال إهاء النزاع في أوكرانيا أولوية عليا للاتحاد الأوروبي. ويتعين تنفيذ جميع أجزاء اتفاقات مينسك تنفيذا كاملا من جانب جميع الأطراف إذا أردنا للحالة في شرق

وهذا مجال يمكن فيه للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يفعلا الكثير معا.

عندما ناقشنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، كان من الواضح للجميع، اشتراك أوروبا والأمم المتحدة في اتباع نفس النهج، إزاء الأمن والتنمية. وعندما نستثمر في النمو، فإننا نستثمر أيضا في الأمن.

وقد بدأ تعاوننا يؤتي ثماره. ويشكل اتفاق باريس بشأن المناخ، وأهداف التنمية المستدامة، فرصا، للتخلص من المفهوم الضيق والقصير الأجل للأمن. وأعتقد أن الجميع يعرف كيف عمل الاتحاد الأوروبي بجد للتوصل إلى تلك الاتفاقات، ومن أجل تطبيق هذه الفلسفة على المدى الطويل، يتعين أن نشترك في اتباع نهج شامل، ونحن نعمل الآن جاهدين لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات التي توصلنا لها العام الماضي.

وقد أصبح نفس النهج الشامل الطويل الأجل، الآن جزءا لا يتجزأ من مواجهتنا للهجرة، وأزمة اللاجئين الراهنة. وقد سبق لي الإشارة إلى عمليتنا "صوفيا"، والعمل الرائع الذي تقوم به مع الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع السفن الإيطالية وشركائنا، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي، من أجل إنقاذ الأرواح، والتصدي لمهربي البشر. ولكن هناك أكثر من ذلك بكثير.

إننا بحاجة إلى حماية تلك الأرواح من الخطر، في البحر حيث نراهم، ولكن أيضا في الصحراء حيث يموت آلاف الأشخاص بعيدا عن عيوننا، وبعيدا عن شاشات التلفزيون. وتلك مسؤولية نتشاطرها جميعاً.

ولهذا السبب، سأكون غدا في ستراسبورغ لأقدم، جنبا إلى جنب مع زملائي في المفوضية الأوروبية، خطة الشراكة الجديدة للهجرة مع أصدقائنا في منطقتنا وفي أفريقيا. وتمثل

وإذ أنتقل إلى الجانب الآخر من العالم، فإننا في تشرين الأول/أكتوبر المقبل سنستضيف في بروكسل مؤتمرا دوليا رئيسيا بشأن أفغانستان. وبعد سنوات عديدة، فإن إحلال السلام في أفغانستان لن يكون ممكنا إلا إذا اتحدت الدول الإقليمية والمجتمع الدولي ودعمت عملية السلام والمصالحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وفيما يتعلق بذلك الملف والملفات العديدة الأخرى، تشكل وحدة مجلس الأمن أحد أقوى الأصول الموجودة بين أيدينا لتعزيز السلام والأمن الدوليين. فعلى سبيل المثال، ستكون المشاركة الأكبر من جانب المجلس في رصد الحالة الأمنية في بوروندي موضع ترحيب كبير، في حين بوسع بعثة شرطة تابعة للأمم المتحدة أن تمنع وقوع المزيد من الأخطار التي تهدد السلام في البلد. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية.

ويمكن أن يستفيد عملنا المشترك من التجربة الإيجابية للغاية. ولنأخذ مثلا جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث وحد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قواهما لاستعادة أداء قوات الشرطة والدرك لوظائفها الأساسية. وأسهمت جهودنا في تحقيق الانتقال السياسي وتنصيب السلطات الجديدة المنتخبة ديمقراطيا.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم أعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعمال وكالات الأمم المتحدة. ويخاطر عدم اليقين السياسي الحالي بأن يتطور إلى أزمة شاملة، مع آثار جانبية على منطقة هشة أصلا.

وفي الواقع، لا يمكن أن يقتصر عملنا المشترك على إدارة الأزمات، حتى لو كانت هذه الأوقات الصعبة تتطلب الكثير من إدارة الأزمات. فنحن في الاتحاد الأوروبي لا نزال على اقتناع بأن أفضل طريقة لمعالجة أية أزمة هو منع وقوعها.

وتشكل الشراكات القوية اللبنة الأساسية لسياستنا الخارجية في الاتحاد الأوروبي. وتتجاوز جميع التحديات الراهنة، الحدود وسيادة الدول على المستوى الوطني. وما من أحد منا يمكنه تحمل المسؤولية عن شؤون العالم لوحده. ولكن، يترتب علينا جميعاً دور ينبغي لنا القيام به، جنباً إلى جنب مع الآخرين، في إطار متعدد الأطراف، بروح من الشراكة والصداقة. ولذلك، سيسعى الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد إلى تعزيز الروابط القديمة، وإقامة روابط جديدة. وهذا صحيح في علاقاتنا الثنائية، ولكنه أكثر صحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويمكن لشبكة من التحالفات الإقليمية الإسهام حقاً في إحلال السلم والأمن العالميين.

وهذا سبب استثمارنا في الشبكات والمنظمات على المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال، وكما يعلم المجلس، فقد أيدنا جهود السلام التي تقودها أفريقيا من خلال مرفق السلام من أجل أفريقيا، منذ البداية، من خلال الإسهام بأزيد من ١,٦ بليون يورو، في السنوات العشر الماضية. وقد حان الوقت الآن للتأكد من توفير قدرات أفريقيا على نحو أكثر استدامة وكفاءة. ومن مصلحة أفريقيا في المقام الأول، تعزيز الهياكل القارية والإقليمية، لمواجهة التحديات العديدة التي تواجهها.

ويزداد تعاوننا مع الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، قوة. ونحتاج في بعض أنحاء العالم، إلى تعزيز المنظمات القائمة. وفي حالات أخرى، نحتاج إلى أشكال جديدة ومبتكرة. وتظهر تجربتنا الأخيرة مع ليبيا وسورية فعالية النماذج المخصصة للعمل بالتنسيق الوثيق مع مبعوثي الأمم المتحدة.

وبالرغم من كل النكسات، والتوقفات والبدء من جديد، أظهر العمل المتعدد الأطراف، قوته. ويمكن تغيير

الهجرة والتشرد أحد التحديات الكبرى في عصرنا. وتشكل استجابتنا مقياساً لإنسانيتنا بالذات.

وهناك بعض العوامل الرئيسية التي لا يمكن أن تتغاضى أوروبا عنها، والتي ستكون محورية لشراكتنا الجديدة. وكثيراً ما ننسى أن بلدانا مثل إثيوبيا وكينيا، ناهيك عن لبنان والأردن، تستضيف أعداداً هائلة من اللاجئين. والضيافة ليست بالمهمة السهلة أبداً؛ ونحن نعايش هذا الواقع كل يوم. ويمكن أن ينطوي إغلاق مخيم داداب في كينيا على عواقب إنسانية؛ إن الاتحاد الأوروبي يتابع هذه المسألة عن كثب، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة. ولهذا الأسباب، سنعزز صناديقنا الاستثنائية، التي توفر بالفعل الرعاية الصحية والغذاء إلى من هم في حاجة إليهما، وإيجاد فرص العمل للاجئين، ودعويي أوكد ذلك، لأنني أعتقد أنه من المهم للغاية جعل الضيافة مستدامة بالنسبة للمجتمعات المحلية المضيفة.

ولكننا نعلم أيضاً أن الأموال العامة وحدها لن تكون كافية أبداً. وبالتالي، سيكون من بين العناصر الرئيسية في شراكتنا في مجال الهجرة، جذب استثمارات القطاع الخاص فيما يتعلق بالمشاريع الهامة. ولدى أفريقيا على وجه الخصوص إمكانات هائلة للنمو، ويجب أن تتمكن من ضمان مشاركة القطاع الخاص.

وعلينا أيضاً إتاحة الفرص، حيث يتمثل السبيل الأفضل للقضاء على الهجرة غير القانونية، في العمل بشأن أفضل السبل لتحقيق تنقل الأشخاص. ويتعين على أوروبا القيام بدورها، ولكننا نعول أيضاً على شركائنا هنا في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن على وجه الخصوص، من أجل القيام بالشيء ذاته، من أجل تقاسم المسؤوليات. وأنتطلع إلى مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر، حيث سيتم الاعتراف بالهجرة على حقيقتها: أي أنها ظاهرة عالمية تهمنا جميعاً وتتطلب استجابة عالمية.



ويشكل الاتحاد الأوروبي بشكل موضوعي، جهة فاعلة سياسية واقتصادية هامة على الساحة الدولية، ويسهم في حل العديد من القضايا الدولية. وهذا هو السبب في أنه رغم الأزمة المستمرة في العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوروبي، يستمر تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات، بما في ذلك في سياق الأمم المتحدة. وتشمل الأمثلة هنا، مكافحة التهديدات العالمية مثل الإرهاب والتطرف الديني، والقرصنة، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير القانونية.

ويتعاون الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي تقليدياً، في إطار المجموعة الرباعية من أجل تسوية الأزمة في الشرق الأوسط. ونرحب بدور الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية. وعمل الاتحاد الروسي ودبلوماسيته بجد هنا أيضاً.

ونتوقع أن تشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة بناءة في الجهود الدولية الرامية إلى المضي قدماً من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا على أساس المعايير المتفق عليها. وينبغي تنفيذها بالكامل وبدون شروط مسبقة.

وسيشكل وضع حد للتزاع في البلد، نقطة رئيسية للانطلاق في اتجاه تخفيف حدة التوترات في الشرق الأوسط، التي تنتشر لتشمل جميع المناطق المجاورة، بما فيها أوروبا. وتشارك بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الفريق الدولي لدعم سورية. ونتوقع منها عملاً محايداً وصادقاً، يثري جهودنا الجماعية. ونرى أنه من المهم أن يظل الاتحاد الأوروبي قناة مفتوحة للحوار مع الحكومة السورية. ورحبنا باجتماع السيدة موغيريني برئيس مفاوضي الحكومة السورية، السيد الجعفري، على هامش مسيرة جولة المحادثات التي جرت خلال شهر آذار/مارس في جنيف. وهذه الاتصالات ضرورية تماماً.

النماذج، وينبغي إصلاح المؤسسات. ولكن في عالمنا الذي تسوده الصراعات، وتتنطى السلطة، لن يتحقق السلم والأمن العالميان، إلا إذا توحدت دولنا ومناطقنا، وعملت بشكل موحد. وسيرجع الاتحاد الأوروبي على الدوام إلى الأمم المتحدة، وإلى صميم النظام الدولي المتعدد الأطراف، وإلى الفكرة التي يصر عليها بعناد، والمتمثلة في إقامة نظام عالمي تعاوني.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أود أن أتقدم بخالص الشكر للسيدة موغيريني على حضورها هنا اليوم، وعلى ما أبدته من التزام وعلى إحاطتها الإعلامية. وكما أكدت بكل لطف، فإن هذه هي المرة الثانية التي تجتمع فيها بمجلس الأمن تحت رئاسة فرنسا (انظر S/PV.7402). ونشعر ببالغ السرور لذلك، ونأمل أن يستمر هذا التقليد.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود بادئ ذي بدء أن أرحب في جلسة اليوم بمشاركة السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسات الأمنية. وقد أكدت في البيان الذي أدلت به في الذكرى السبعين للأمم المتحدة، بأنه ليس بوسع أحد الاضطلاع بمسؤوليات العالم لوحده، واليوم قدمت تفاصيل بشأن هذه الفكرة. إننا نتفق تماماً مع هذا الرأي، ونحيط علماً باعتزام الاتحاد الأوروبي، توطيد تعددية الأطراف في إطار الأمم المتحدة.

لقد دأب الاتحاد الروسي على الدعوة إلى تحسين وتطوير التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، وأولاً وقبل كل شيء، استناداً إلى الفصل الثامن. وينبغي أن يجري على هذا الأساس، وكذلك عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٥/٦٢٧٦، الصادر في أيار/مايو ٢٠١١، التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الأوروبي. إنهم المدنيون السوريون الذين يعانون منها. فهي تشكل عاملاً حقيقياً يجد كثيراً من حصول السوريين على الخدمات الصحية والأدوية، ويعمل بمثابة عقبة أمام مشاركة الأمم المتحدة النشطة في مشاريع الهياكل الأساسية من أجل إعادة الحياة في المناطق الموحدة إلى طبيعتها.

وتتابع باهتمام خطوات شركائنا الأوروبيين الرامية إلى تسوية الأزمة في ليبيا. ونتفهم قلقهم إزاء قضايا الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونرحب بالجهود المبذولة للإسراع باستعادة وحدة ليبيا ومؤسسات الدولة فيها، استناداً إلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب من أجل تشكيل حكومة وفاق وطني. غير أنه ينبغي فهم أنه لا بد من إيجاد تسوية سلمية، والتي يجب أن تكون بقيادة ليبية حصراً. ونتوقع أن يوافق مجلس النواب قريباً على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، وأن تدعمها القوى المؤثرة الرئيسية في البلد، وبذلك تصبح بالفعل هيئة تنفيذية عاملة.

لذلك تملكنا الحيرة إزاء قرار الاتحاد الأوروبي إدراج جهات فاعلة ليبية رئيسية على قائمة جزاءات الاتحاد الأوروبي. ونحن قلقون من أن محاولات معاقبة سياسيين ليبيين ستؤدي ببساطة إلى تعميق الشقاق. ويساورنا القلق أيضاً إزاء التهديد المتزايد للإرهاب في ليبيا، ولا سيما امتداد أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من الدول الأخرى. غير أنه يجب ألا يُستخدم ذلك التهديد كذريعة للتدخل في شؤون ليبيا الداخلية. وعلى الرغم من أن هناك حاجة إلى مساعدة الليبيين، يجب أن يكون ذلك في إطار القانون الدولي. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في توحيد القوى الليبية.

وينبغي، بشكل أعم، التشديد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين المبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بليبيا. وفي الوقت المناسب، أيدنا القرار الذي يخول عملية صوفيا التي

وفي الوقت نفسه، كما تجلّى في المناقشات الجارية في مجلس الأمن وفي أماكن أخرى، غالباً ما يسمح الشركاء الأوروبيون لأنفسهم باتباع نهج إقليمية مدمرة، تتلاعب بالقرارات التي اتخذها الفريق الدولي لدعم سورية، وتنخرط في أعمال دعائية، بدلاً من القيام بعمل مشترك دؤوب وحذر. ويجب أن يكون مفهوماً بشكل واضح أن الضغط على دمشق لن يحقق الأثر المنشود. إذن على من ينبغي أن يستمر الضغط؟ على أولئك الذين يواصلون دعم الإرهابيين، بما في ذلك جبهة النصرة. وينبغي لجميع الأطراف أن تبدي المرونة خلال المحادثات.

ومن بين العقبان الرئيسية، في هذا الصدد، على المسار السياسي، يوجد موقف ما يسمى الهيئة العليا للمفاوضات. ولا يفكر ممثلو الجناح الراديكالي في الهيئة في التوصل إلى حل توافقي؛ بل يركزون بدلاً من ذلك جميع أفكارهم ومساعدتهم على الإطاحة بالحكومة.

ومع ذلك، خلصت بروكسل إلى أن هؤلاء الأشخاص هم الوحيدون الذين يعبرون عن آراء المعارضة السورية. وذلك أمر ينطوي على مبالغة، على أقل تقدير. ومن الأهمية القصوى. يمكن كفالة الطابع التمثيلي الواسع للمعارضة السورية، بما في ذلك الأكراد من حزب الاتحاد الديمقراطي، الأمر الذي تعرقله تركيا صراحة. ونأمل في أن يستخدم شركاؤنا الأوروبيون نفوذهم لحل هذه المسألة والمسائل الملحة الأخرى ذات العلاقة بالسياسات الأمانية والمدمرة لأنقرة تجاه سورية. كما أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات حاسمة لحمل تركيا على إنهاء تعديدها على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وإغلاق القنوات للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأخيراً إغلاق الحدود السورية - التركية.

ونلاحظ الأثر الضار الناجم عن الجزاءات الانفرادية المفروضة على دمشق، بما فيها تلك التي فرضها الاتحاد

وإذ ننظر في مسألة التعاون مع الاتحاد الأوروبي، فإننا لا بد وأن نفكر في الأزمة الخطيرة في المنطقة الأوروبية، في أوكرانيا. فلأسف، اضطلعت بروكسل بدور غير لائق بالمرّة، بإصرارها القطعي على التوقيع على الاتفاق، لتمكن، بذلك، للذين سعوا للاستيلاء على السلطة بالقوة. ونأمل ألا يُكفى بدراسة التجربة المؤسفة للأزمة الأوكرانية بدقة وموضوعية في العواصم الأوروبية وبروكسل، بل أن تؤدي إلى اتخاذ خطوات بناءة. إن المهمة الأكثر أهمية، في الوقت الحاضر، هي تنفيذ مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك؛ ولا يوجد بديل آخر. فالتنفيذ غير المحدود والمتسق والكامل للأحكام الواردة في تلك الوثيقة هو السبيل الوحيد لحل النزاع في منطقة دونباس وحل جميع القضايا ذات الصلة. ونأمل أن تستمر جهود الاتحاد الأوروبي والعواصم الأوروبية لضمان أن تفي كيف بالتزاماتها بموجب مجموعة تدابير مينسك بخدائيرها.

وندعو بروكسل، علاوة على ذلك، إلى على عدم إغفال الحالة الصعبة في أوكرانيا ككل، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون. وقد قيل الكثير عنها في تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن أوكرانيا، بما في ذلك أحدث تقرير المنشور في الأسبوع الماضي. ليس هناك أي تقدم في التحقيق في أحداث مأساوية بارزة مثل إطلاق النار على الناس في "الميدان" وقتل المدنيين في ماريوبول والحريق الذي شب في مبنى النقابة في أوديسا. إن الحقيقة يجب أن تقال ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

إن تزايد التوتر في العالم، وظهور تهديدات وتحديات جديدة هي حجة مقنعة لتعزيز تنسيق وتفاعل المجتمع الدولي. وروسيا مهتمة بتعاون جدي، استنادا إلى الأهداف الاستراتيجية المشتركة مع الاتحاد الأوروبي، ولكن يجب أن يتم ذلك على قدم المساواة ومع مراعاة كل طرف لمصالح وشواغل الآخر.

يقوم بها الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لتكافح بنشاط تدفق المهاجرين غير الشرعيين. ونقدر عمل القوات البحرية التي أنقذت حياة الكثيرين. ومع ذلك، وحسب إحصاءات موثوقة فإن عدد الناس الذين غرقوا وهم يحاولون العبور إلى أوروبا حتى الآن في عام ٢٠١٦ يفوق عدد الذين غرقوا خلال نفس الفترة من العام الماضي. ومن ناحية، يوحى ذلك بأن حل الأسباب الجذرية للمشكلة يبقى بعيد المنال. ومن ناحية أخرى، تطرح سؤالا مشروعاً: في هذه الحالة، ما مدى صواب توسيع ولاية عملية صوفيا لتشمل مهام رقابية إضافية لرصد التدفق غير المشروع للأسلحة؟ إن حالة وصول أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا قادمين من منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي بالضرورة أحد الشواغل الخطيرة جدا. ونحن نتفق مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على أن مشكلة الهجرة ليست قاصرة على الاتحاد الأوروبي؛ فهناك بلدان أخرى تستضيف مهاجرين أكثر بكثير، في الوقت الذي تقل فيه قدراتها كثيرا عن قدرات الاتحاد الأوروبي. ونلاحظ أن الاتفاقات المبرمة مؤخرا بشأن العودة الجماعية للمهاجرين من الاتحاد الأوروبي، من دون ضمانات واضحة لضمان حماية حقوقهم وفقا للقانون الدولي، تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لعدد من المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة العامة.

وندعو زملاءنا الأوروبيين إلى اتباع نهج يرتكز على ما يمليه الضمير بشكل أكبر تجاه التزاماتهم الدولية في هذا المجال. ونعتقد أنه، حتى في سياق التدفقات البشرية الكبيرة الاستثنائية، لا يمكننا أن نضعف نظام اللجوء والذي يميز بوضوح، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧، بين اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين لأسباب اقتصادية، إذ أن الأخيرين يقومون ببساطة باستغلال الوضع لتحقيق غاياتهم.

مسئولياتها ومواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الجسيمة التي تواجهها.

لقد طالبت مصر وما زالت بتقديم الدعم الدولي والإقليمي لإعادة بناء الجيش الليبي الموحد القادر على حماية أرضه ومواطنيه ومواجهة خطر الإرهاب، وهو المحور الذي نعتقد أن لدى الاتحاد الأوروبي القدرة على أداء دور فعال في إطاره. فالزيد من التأخر في تحقيق تلك الخطوة سيضعف من خطر انهيار العملية السياسية وتثبيت أقدام الجماعات الإرهابية، ومن ثم تفاقم أزمة اللاجئين والمهجرة غير الشرعية.

ثالثاً، لقد أدى انهيار هيكل الدولة في عدد من المناطق إلى خلق فراغ مؤسسي وجغرافي سمح بتمدد الجماعات الإرهابية على نطاق واسع، كخطر غير نمطي يهدد وجود الدول ويقوض السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يستوجب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الأبعاد المختلفة لتلك الظاهرة، من حيث التمويل والمقاتلين الأجانب والاستخدام غير المشروع لوسائل التكنولوجيا الحديثة وغيرها. فلم يعد اقتصار الجهود الدولية على البعد الأمني والسياسي لمكافحة الإرهاب كافياً، بل يجب أن يمتد ليشمل مكافحة رسائل وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية التي تتخذ من الدين ستاراً لتحقيق مكاسب سياسية ومادية. ومن هنا نؤكد دعمنا للخطوات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي بإنشاء مركز التوعية بخطر التطرف، ونتطلع إلى تعزيز تعاونه المؤسسي مع مراكز الفكر المستنير كمؤسسة الأزهر في مصر، لإعلاء مفاهيم التعايش والتسامح والحوار.

رابعاً، لقد أدت الأزمات المعقدة التي تمر بها بلدان المنطقة إلى تفاقم التحديات الخاصة بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وقد بذل الاتحاد الأوروبي جهوداً عملياتية كبيرة للسيطرة على تلك الظاهرة. وقد حققت "عملية صوفيا" نجاحات ملموسة في مياه البحر المتوسط في هذا الصدد. ولكن علينا

السيد أبو العطا (مصر): أود أن أشكر السيدة موغيريني على إحاطتها الإعلامية الوافية.

تعد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أحد أهم صور الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، حيث امتدت الشراكة بين المنظمين لتشمل التعامل مع عدد من النزاعات والأزمات التي تتجاوز الحوار الجغرافي المباشر لدول الاتحاد الأوروبي بشكل فاعل. وفي هذا الصدد، أود أن أركز بعض تلك القضايا، كما يلي:

أولاً، لقد أدى تفاقم الأزمات المختلفة في عدة مناطق إلى إغفال أو تناسي المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية، الأمر الذي سيؤدي، حتماً، إلى المزيد الاحتقان في المنطقة. فإننا بحاجة، وأكثر من أي وقت مضى، إلى تكثيف جهود المجتمع الدولي لإعادة إحياء عملية السلام على أساس حل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية. وهو ما لن يتحقق إذا استمر الجانب الإسرائيلي في الإضعاف الممنهج لشريك السلام الفلسطيني، أو تجاهل دعوات التفاوض أو التوسع الاستيطاني وضم الأراضي الفلسطينية بشكل غير قانوني. لقد بذل الاتحاد الأوروبي جهداً في هذا الصدد لما لديه من وسائل وأدوات لحث الجانب الإسرائيلي على العودة إلى طاولة المفاوضات. ونتطلع إلى أن يشكل الاجتماع الدولي الذي استضافته فرنسا مؤخراً، والتقارير الذي سيصدر عن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط خلال الأيام القادمة، خطوة إيجابية جديدة نحو استئناف المفاوضات.

ثانياً، إن المرحلة السياسية الدقيقة التي تمر بها ليبيا الآن تتطلب تضامناً الجهود الدولية، ممثلة في مجلس الأمن والممثل الخاص مارتن كوبلر، والجهود الإقليمية لتثبيت التقدم الذي تم إحرازه بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، مع الأخذ في الاعتبار أن تشكيل الحكومة الليبية ليس نهاية المطاف. فالتحدي الأهم هو بناء الدولة الليبية ومؤسساتها القوية القادرة على تحمل

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم مناقشة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، مع إيلاء اهتمام خاص للاتحاد الأوروبي في أعقاب تبادل مماثل في الشهر الماضي تم فيه التركيز على الاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7694). ويرحب وفد بلدي بحضور السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وأشكرها على بيأتها الهام.

ويتطلب التصدي للتراعات والأزمات الكثيرة التي يشهدها العالم اليوم التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وشركائها، خاصة المنظمات الإقليمية التي تؤدي دورا هاما في صون السلام والأمن الدوليين. وعلى النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإن بوسع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تسهم في تحسين الأمن الجماعي عبر إسهامها في صون السلم والأمن الدوليين. وعلى ذلك الأساس، فإنه يجوز لهذه المنظمات أن تعمل بموجب تكليف من الأمم المتحدة، وهو ما يؤدي بدوره إلى الاستفادة من الخبرات المحلية لهذه المنظمات وأساليب عملها. وتود السنغال، التي ترحب بالفرص التي يتيحها التعاون بين المنظمات، أن تؤكد التزامها مجددا بالتعددية الفعالة التي تمثل الأمم المتحدة محورا لها، والمكرسة للسعي إلى حلول دائمة للمسائل الحرجة ذات الصلة بالسلم والأمن في عالمنا. ويمثل هذا المنظور أحد المبادئ التوجيهية الأساسية لسياستنا الخارجية، فضلا عن كونه أحد الأسباب الرئيسية لوجود القوات السنغالية في معظم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتعدُّ المنظمة الإقليمية الأوروبية شريكا رئيسيا للأمم المتحدة بالنظر إلى قدراتها المادية واللوجستية والمالية التي تسمح لها بتنفيذ أنشطة متنوعة. وقد طور الاتحاد الأوروبي آليات

أن ندرك جميعا محورية البعد الإنساني لتلك الظاهرة، وهو ما يتطلب مقاربة شاملة وواقعية تعالج الجذور السياسية والأمنية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية، وعدم الاقتصار على معالجة أعراضها فقط، لضمان إيجاد حلول مستدامة تضمن إنهاء الكوارث الإنسانية التي بات يشهدها البحر المتوسط بشكل متكرر.

خامسا، لقد شهدت السنوات الأخيرة انخراطا فعالا للاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في التعامل مع عدد من الأزمات التي تشهدها أفريقيا.

ففي الصومال، يجب توجيه رسالة واضحة وقوية إلى كافة الأطراف الصومالية بضرورة البناء على ما تم تحقيقه من إنجازات منذ عام ٢٠١٢، وكذا البناء على الخطوة التي اتخذها الرئيس الصومالي باعتماده النموذج الانتخابي، بما يمهّد الطريق لبدء اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام العملية الانتخابية في موعدها. وإلى جانب الرسالة السياسية، نتطلع إلى قيام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم لإعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية، وعلى رأسها الجيش الصومالي وكذا مواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إضافة إلى استمرار جهود "عملية أطلانتا" لمواجهة القرصنة.

كما تشهد منطقة الساحل تحديات معقدة، تتراوح بين الفراغ الأمني وتمدد الجماعات الإرهابية، والتحديات الاقتصادية والتنموية، والجريمة المنظمة وغيرها. ونتطلع إلى استمرار الدعم الأوروبي لاتفاق السلام في مالي الموقع برعاية أوروبية في حزيران/يونيه ٢٠١٥ ومتابعة استحقاقاته اللاحقة. ويبقى الحل المستدام للأزمة في مالي هو من خلال الاستثمار في بناء مؤسسات الدولة وهيكلها التنظيمية وجيشها الوطني لسيطرتها على كامل أراضيها، ووقف تمدد خطر الإرهاب في شمال البلد، وذلك في إطار الاستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل.

وعلاوة على ذلك، ثمة اجتماعات أخرى رفيعة المستوى بشأن استعراض المسائل الاستراتيجية، ولا سيما الإحاطات الإعلامية المقدمة إلى مجلس الأمن من ممثلي الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية والبيانات التي قدمها مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة إلى اللجنة السياسية والأمنية في بروكسل. وهناك أيضاً الاجتماع الفصلي للجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات، التي يشترك في رئاستها كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ونائب الأمين العام لدائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.

وينبغي الثناء على النهج الشامل والجماعي للاتحاد الأوروبي في صون السلم والأمن الدوليين. وينطوي ذلك على وجود القوات والأفرقة الأوروبية في جميع عمليات حفظ السلام تقريباً في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، أشير إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي في البحث عن حلول للتزاع في البلقان؛ وفي هايتي مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب؛ وفي الصومال؛ فضلاً عن وجود الاتحاد الأوروبي في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والمساعدة الإنسانية التي يقدمها في سورية، ومساهمته في تعزيز الأمن والحكم الرشيد والتنمية في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الأمن قد أعطى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولاية لمعالجة ظاهرة المهاجرين.

تدعم السنغال عملية مكافحة الاتجار بالبشر، ونود أن نوجه الانتباه إلى حالة المهاجرين الذين أصبحوا ضحايا لضعفهم. ولهذا يجب اعتماد النهج الذي يولي اهتماماً أكبر لأبعاد التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى هذه المساهمات في السلم والأمن الدوليين، من المهم التأكيد على الأنشطة المختلفة للاتحاد الأوروبي في مجال الوقاية والرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتزاع. إن

مؤسسية لتمويل عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، فضلاً عن عملها الرامي إلى منع حدوث الأزمات. وأسفر التزام الاتحاد الأوروبي الرئيسي والمُعترف به أيضاً عن منحه جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٢. علاوة على ذلك، وكما يعلم أعضاء المجلس، ما تزال هناك ثلاث وثائق هامة توفر إطاراً استراتيجياً شاملاً للعلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجالي حفظ السلام وإدارة الأزمات وهي: البيانان المشتركان بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات لعام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، وخطة عمل الاتحاد الأوروبي المعنية بتعزيز السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي اعتمدها اللجنة السياسية والأمنية في عام ٢٠١٢. وتحدد الوثيقة الأخيرة - لأغراض التعاون في مجال حفظ السلام - التدابير ذات الأولوية التي نفذتها كلتا المنظمين بصورة مشتركة في السنوات الأخيرة، وخصوصاً فيما يتعلق بزيادة عدد الأفراد النظاميين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتنسيق في مراحل التخطيط والتعاون في مجال السياسة العامة والمبادئ التوجيهية والدروس المستفادة والتدريب.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المبين على نحو صائب في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة 229/S/2015 المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، فإن أنشطة التنسيق والتشاور المنفذة على المستوى الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجالي حفظ السلام وإدارة الأزمات تتخذ أشكالاً عدة. وبطبيعة الحال أنّ جسور التعاون بين المنظمين تشمل اجتماع مجلس الأمن الذي يعقد بصورة غير رسمية كل سنتين مع ممثلي لجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي، والذي يمثل إطاراً لاستعراض عمليات حفظ السلام وغيرها من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن.

الأوروبي من خلال الروابط المؤسسية وشراكته الاستراتيجية، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد أو كامورا** (اليابان) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالترحيب بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وأن أشكرها على إحاطتها الغنية بالمعلومات وعرضها الشامل.

(تكلم بالإنكليزية)

إن اليابان والاتحاد الأوروبي شريكان استراتيجيان استناداً إلى قيم مشتركة، مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وشراكتنا شاملة في طابعها ونحن نتعاون في مختلف الميادين، بما في ذلك السلام والأمن والاقتصاد والقضايا العالمية.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن والتعاون، أجرت اليابان والاتحاد الأوروبي مؤخراً برامج مشتركة في أفريقيا بغية تحسين حالاتنا الأمنية. وأود أن أضرب مثلاً بتعاوننا في مالي حيث الحالة الأمنية غير مستقرة. وفي حين قدم الاتحاد الأوروبي التدريب للدرك والشرطة والحرس الوطني الماليين في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الساحل وفي مالي، قدمت اليابان المساعدة من أجل تجديد المرافق القائمة وتوفير المعدات وبناء قدرات المدربين في القطاع الأمني في مالي من أجل المساهمة في تعزيز قدرات التدريب المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

وثمة مثال آخر هو الصومال، التي تواجه أيضاً تحديات أمنية كبيرة. وما برحت اليابان والاتحاد الأوروبي تشتركان في تقديم مرتبات ضباط قوات الأمن الصومالية. وثمة مثال آخر هو النيجر، وهو أمر هام في منع تدفق الانفلات الأمني في منطقة الساحل. قدمت اليابان المعدات اللاسلكية والمركبات المجهزة بهذه المعدات إلى مراكز القيادة المتكاملة في النيجر، التي

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل هي مثال واضح والتحالف العالمي بقيادة الاتحاد الأوروبي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التعافي. منطقة الساحل يشكل جزءاً من ذلك المنطق نفسه.

ويوفر الاتحاد الأوروبي إسهاماً جديراً بالثناء في أنشطة الأمم المتحدة، ويتعاون مع جميع هيئات المنظمة ووكالاتها وبرامجها، ويشكل جزءاً من طائفة واسعة من أعمال الأمم المتحدة وسياساتها الإنمائية، ما يعيد ترسيخ السلام والمساعدة في مجالات المسائل الإنسانية والبيئة وحقوق الإنسان والثقافة. وهو يشارك أيضاً في التدابير التي نفذت في جميع أنحاء العالم. إن الدول الأعضاء الـ ٢٨ في الاتحاد الأوروبي هي الجهات المانحة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالميزانية العادية للمنظمة في عمليات حفظ السلام، فضلاً عن صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

وفي الختام، لا يفوتني أن أؤكد المساهمة الكبيرة للاتحاد الأوروبي في السلام والأمن في القارة الأفريقية. ومن هذا المنطلق، أود أن أذكر بالأهمية التي تعلقها منظمنا دون الإقليمية، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على الطابع الجاري للأنشطة التي تقوم بها قوتها في غينيا - بيساو، وهي بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. ويحدوني الأمل في أن مزيداً من التعاون مع الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي يمكن أن يسهم إلى حد كبير في إعادة الاستقرار السياسي إلى هذا البلد.

وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أسلط الضوء على الدور الحاسم الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين في النزاع المسلح وتعزيز العدالة وسيادة القانون. وفيما يتعلق بالطائفة الكاملة لأنشطة الاتحاد الأوروبي، يمكن لمجلس الأمن أن يستفيد في حال تعزيز تعاونه مع الاتحاد

اجتماع اليوم فرصة أخرى مفيدة لإشراك المجلس شريكاً إقليمياً هاماً آخر، بعد جلستينا في الشهر الماضي مع الاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7694) وجامعة الدول العربية.

تؤيد نيوزيلندا تأييداً شديداً التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذه الهيئات شريكة أساسية للمجلس في الوفاء بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، كثيراً ما تتوقف فعالية المجلس إلى حد كبير على تعاونه مع المنظمات الإقليمية. ومن مصلحتنا جميعاً أن نكفل بأن يكون التفاعل بين المجلس والهيئات الإقليمية فعالاً ومثمراً قدر الإمكان في منع نشوب النزاعات وحلها.

تتمتع نيوزيلندا بعلاقات متينة وقديمة العهد مع الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأعضاء بحيث ساهمت هذه العلاقات في تنميتنا وتاريخنا. ولا تزال هذه الروابط ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى بلدنا. إن الاتحاد الأوروبي شريك نشط لا غنى عنه للأمم المتحدة في التصدي لطائفة واسعة من التحديات المتعلقة بالأمن، بما في ذلك حفظ السلام، والمساعدة الإنسانية، وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. وبطبيعة الحال، يقوم الاتحاد الأوروبي بدور هام في صون السلم والأمن في المناطق المجاورة مباشرة. فما برح لسنوات عديدة، يضطلع بدور محوري في دعم الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك من خلال قيادته لعملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي لتثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك. كذلك لا يزال الاتحاد الأوروبي يؤدي دوراً أساسياً في تيسير الحوار الهادف إلى تطبيع العلاقات بين السلطات في بلغراد وبريشتينا.

إن الأزمة في أوكرانيا المجاورة مصدر قلق كبير للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، كما هو الحال بالنسبة لنيوزيلندا. ونحن نسلم بالدور المتواصل الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في دعم تنفيذ اتفاقات مينسك والهدف المتمثل في إيجاد

يقدم الاتحاد الأوروبي لها التدريب على بناء القدرات. وآمل أن تسهم برامج التعاون هذه بين اليابان والاتحاد الأوروبي في تحسين الظروف الأمنية في البلدان المذكورة أعلاه وفي المنطقة بأسرها.

إن الشرق الأوسط منطقة يؤدي فيها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي دوراً هاماً. وقد عقدت اليابان العزم، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، على معالجة أسباب ونتائج عدم الاستقرار المستمر في الشرق الأوسط. وما فتئت نعالج الاحتياجات الإنسانية الفورية لاستهداف التشرد الجماعي الناجم عن التطرف العنيف، ليس ذلك وحسب بل قدنا الجهود الطويلة الأجل لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم وبناء الأسس اللازمة للإنعاش بعد انتهاء النزاع. وفي ضوء ذلك، وبمناسبة انعقاد مؤتمر قمة مجموعة السبعة في إيزيشيما قبل أسبوعين تحديداً، أعلن رئيس وزرائنا عن تقديم مجموعة من المساعدات تقدر بنحو ٦ بلايين دولار من أجل الاستقرار وتنمية الموارد البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨.

وعلاوة على ذلك، تؤكد اليابان مجدداً موقفها المتمثل في أن نهجاً سياسياً هو ما يمكن أن يتيح حلاً دائماً للأزمات في المنطقة وأن النهج العسكري وحده لا يكفي. وعليه، نكرر دعمنا للجهود التي تقودها الأمم المتحدة في متابعة الحلول السياسية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والوحدة في ليبيا وسورية واليمن وتسوية الأزمات الأخرى في المنطقة.

وأخيراً، تقدر اليابان التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويحدوني أمل قوي في أن يواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور هام في مجال السلم والأمن الدوليين.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):  
أشكر الممثلة السامية موغيريني على إحاطتها الإعلامية. يوفر



السياسي. ونشجع على تسخير نفوذ الاتحاد الأوروبي في المساعدة على تحقيق ذلك ونرحب به. ونقر أيضا بالمساعدة الإنسانية والإنمائية الهامة التي ما انفك يقدمها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء للتخفيف من التكلفة البشرية للتراع السوري ومعالجة آثاره التبعية في المنطقة. وبالإضافة إلى ما يزيد على مليون من المهجرين غير النظاميين دخلوا الاتحاد الأوروبي في العام الماضي، لا يزال يشرع العديد منهم في رحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط. ونحن جميعا ندرك أن الكثير منهم يهلك حاليا في تلك المحاولة. وكما أفادت الأمم المتحدة، فإن عدد القتلى في عام ٢٠١٦ أصبح الآن أكثر عما كان عليه عند نفس النقطة في العام الماضي.

شاركت نيوزيلندا في تقديم القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) بشأن الجهود الدولية المبذولة لاعتراض السفن قبالة الساحل الليبي التي يشتبه بأنها تقوم بتهرب المهاجرين. ونحن على استعداد للنظر في إمكانية تقديم مساهمات أخرى لبلدان الاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع المجلس، لتوطيد السلامة والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط كجزء من نهج شامل للتصدي لتحديات الهجرة غير النظامية. ونرحب أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لدعم ليبيا حكومة وشعبا في تحقيق السلام والاستقرار، بما في ذلك من خلال دعمه للقطاع الأمني الليبي وفي مجال تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، وعملية إعادة الإعمار، وتقديم المساعدة الاقتصادية.

أخيرا، أريد أن أنوه بالدور الهام جدا الذي تؤديه الشراكات الإقليمية للاتحاد الأوروبي، ولا سيما في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدور هام في الصومال عن طريق المساعدة الإنمائية التي يقدمها في إطار الاتفاق الصومالي الجديد، وبعثة التدريب العسكري في الصومال التابعة للاتحاد الأوروبي، وقوة "أتلنتا" البحرية لمكافحة القرصنة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في الصومال

حل دائم للأزمة يتماشى تماما مع سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وكما ذكرنا الممثل السامي، فإن آفاق حل الدولتين في الشرق الأوسط آخذة في التناقص. إن الاتحاد الأوروبي بوصفه عضوا في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، يؤدي دورا رئيسيا في ضمان إحياء عملية السلام من خلال دعمه للسلطة الفلسطينية وجهود الأمم المتحدة، ومن خلال مختلف الإسهامات التي تقدمها دوله الأعضاء الـ ٢٨ لتشجيع عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وتؤيد نيوزيلندا أي محاولة بناءة للمضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص، دعونا المجلس إلى أن يرتقي إلى مستوى مسؤولياته وأن يقوم بعمل لعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. ونتوق إلى صدور تقرير اللجنة الرباعية، ونشعر بالتشجيع لتطمينات الممثل السامي التي ستعلن على الملأ قريبا. كما نرحب بالمعلومات التي ستضمن توصيات محددة لإعادة بناء الثقة وتشجيع الطرفين على العودة إلى إجراء مفاوضات مجدية.

بالنظر إلى العلاقة الخاصة بين اللجنة الرباعية والمجلس، فإننا نتطلع إلى إتاحة الفرصة للمجلس لكي ينظر في التقرير والتوصيات المقدمة من اللجنة الرباعية عند إصداره. كما نرحب باستضافة فرنسا للاجتماع الوزاري الذي انعقد في باريس يوم الجمعة الماضي، ونأمل أن يقدم زحما صوب استئناف المفاوضات بين الطرفين.

كما قال آخرون، فإن عملية السلام في سوريا متعثرة حاليا والحالة الإنسانية كارثية وآخذة في التدهور. إننا نحازف مجازفة خطيرة بتفويتنا أفضل فرصة سنحت لنا في خمس سنوات لإنهاء التراع. ويجب ألا ندع هذا يحدث. يجب على المجتمع الدولي، جماعيا ومن خلال العناصر المكونة له، أن يفعل كل ما في وسعه للحد من القتال، وزيادة المعونة وحمل الأطراف على العودة إلى المفاوضات بشأن عملية الانتقال

التابعة له، ومن خلال توفير التدريب والتوجيه والتمويل. إن التعاون حيوي لنجاح جهود الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وشاهدنا التعاون المباشرة خلال زيارتنا إلى الصومال في الشهر الماضي. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدور حاسم في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي تدريب الجيش الوطني الصومالي، وفي دعم مشاريع من أجل إحلال السلام الطويل الأجل في الصومال.

ثانياً، بالإضافة إلى حفظ السلام، يضطلع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بدور هام في تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام من خلال جهود الوساطة وصياغة اتفاقات سلام جديدة. ويضطلع الاتحاد الأوروبي، وعدد من الدول الأعضاء فيه بدور هام في الفريق الدولي لدعم سورية والعملية السياسية، وهي السبيل الوحيد لإنهاء صراع دام أكثر من خمس سنوات. ويضطلع أيضاً الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بدور هام في دعم اللاجئين السوريين والأشخاص المشردين داخلها. وتشمل هذا الدعم ما يقرب من ثلثي التعهدات المعلنة في عام ٢٠١٦ في المؤتمر الذي انعقد في لندن هذا العام لدعم سوريا والمنطقة.

كذلك يساند الاتحاد الأوروبي بفعالية إحلال السلام في ليبيا. وترحب المملكة المتحدة بالتعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في عملية الحوار السياسي الليبي التي أدت إلى إنشاء حكومة الوفاق الوطني. ويقدم الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأعضاء فيه الدعم بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الأمم المتحدة لمؤازرة الحكومة الليبية الجديدة. وهذا أمر مهم للغاية ويساهم في توحيد صفوف المجتمع الدولي وراء حكومة الوفاق الوطني. وقد سبق للاتحاد الأوروبي أن قدم دعماً مالياً إلى مرفق تحقيق الاستقرار لمجلس المشاريع الليبية لتمويل المشاريع ذات الأثر السريع التي من شأنها أن تحدث فرقاً على أرض الواقع.

واستمرار تمويل الاتحاد لرواتب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. يواصل الاتحاد الأوروبي أيضاً القيام بدور حيوي في دعم الاستقرار في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال بعثات التدريب العسكري لتدعيم قدرات القوات المسلحة المحلية.

وما ذكرته إلا أمثلة قليلة على استثمار الاتحاد الأوروبي في الجهود والموارد لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وتنتظر في السنوات المقبلة إلى زيادة تعميق التعاون في الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

**السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**

أو أن استهل كلمتي بالترحيب، في المجلس اليوم بالسيدة موغريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وأشكرها على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح.

كما يبين الممثلة السامية وغيرها، لا مندوحة عن الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية ككل للكيفية التي تعمل بها الأمم المتحدة وكيفية قيامها بعملها في جميع أنحاء العالم. إن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي خرجا من رحم ويلات الحرب، ولذلك ليس من المدهش أننا نتشاطر الكثير من القيم، من قبيل السلام وحقوق الإنسان والتنمية، أذكر ثلاثة منها على سبيل المثال لا الحصر. إن قيمنا المشتركة تعزز قدرتنا الجماعية على تعزيز صون السلم والأمن الدوليين. واليوم، أريد أن أركز على ثلاثة سُبل نفعل بها ذلك.

أولاً، إن الاتحاد الأوروبي وفرادى الدول الأعضاء فيه تقوم بدور نشط في حفظ السلام بالمشاركة مباشرة في بعثات الأمم المتحدة. ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضاً الدعم التكميلي إلى عمليات بعثات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى من خلال ما تقوم به بعثات السياسة المشتركة للأمن والدفاع

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أرحب مرة أخرى بالممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في هذه الجولة السادسة من المحادثات بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ولا يسعني إلا أن أنوه بالدرجة الممتازة من التعاون الذي يرتكز، كما لاحظ سفير المملكة المتحدة بشكل مناسب، على نشاطنا لمجموعة من القيم والمبادئ. وهذا القاسم المشترك القيم بين منظمينا يتيح لي المجال لأن أؤكد على أن العلاقة لا يمكن أن تكون أفضل حالا.

لدي بيان مطول لن أقرأه بالكامل، وإنما سأكتفي بالتطرق إلى أهم النقاط، على أن يكون مفهوما أن النسخة الكاملة ستُنشر على الموقع الشبكي لبعثة إسبانيا. وسأبدأ بعمليات الاستعراض، التي تكتسي اثنان منها أهمية بالغة بالنسبة لوفد بلدي: استعراضا القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

فيما يتعلق باستعراض القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي سيُختتم تحت الرئاسة الإسبانية للمجلس في كانون الأول/ديسمبر كما نعلم جميعا، أود أن أشدد على الدعم الكبير والالتزام العميق للاتحاد الأوروبي بضمان ألا يكون بوسع الجهات من غير الدول فعلا الحصول على أسلحة دمار شامل. وفيما يتعلق باستعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أعتقد أنه من الواضح تماما أن الاتحاد الأوروبي يشارك عن كثب في جميع العمليات المتصلة ببرنامج المرأة والسلام والأمن. وكان هذا واضحا جدا في اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

وبالانتقال إلى الوقاية، تعلق إسبانيا أهمية كبيرة على أن الاتحاد الأوروبي سيسند دورا رئيسيا للوقاية في استراتيجيته العالمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس وغير الأعضاء الذين يستمعون إلى جلسة اليوم إلى تنظيم إسبانيا للمؤتمر الأول المعني بالدبلوماسية الوقائية في منطقة

ذلك يقودني إلى نقطتي الثالثة، وهي الدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في توفير الدعم العملي للتصدي للأزمات الراهنة. إن الخسائر المأساوية في الأرواح في البحر الأبيض المتوسط وتدفق اللاجئين إلى أوروبا أبرزت الحاجة إلى نهج إقليمية وعالمية أقوى نحو الهجرة واللاجئين. وترى المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ثمة ضرورة لزيادة تقاسم الأعباء الدولية لمعالجة تلك المسائل. ونعمل بهمة لتحقيق ذلك من خلال عملية الخرطوم ونهج الاتفاق اللذين تم إبرازهما في مؤتمر لندن بشأن سوريا.

وبالإضافة إلى عمل الاتحاد الأوروبي المتعلق بالتصدي للهجرة غير الشرعية، فإنه يقوم ببناء قدرات خفر السواحل الليبي. وستقوم المملكة المتحدة بدورها في ذلك الجهد. وأعلن رئيس وزراء بلدي، خلال مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع في اليابان، أن المملكة المتحدة قد زادت مساهمتها في عملية صوفيا التي ينفذها الاتحاد الأوروبي. وبمجرد إصدار التراخيص ذات الصلة واعتماد مشروع قرار مجلس الأمن بشأن المسألة، سيبدأ تنفيذ المرحلة التالية من هذه العملية لاعتراض السفن الحربية التي تحمل أسلحة غير مشروعة، وستنشر المملكة المتحدة سفينة أخرى في البحر الأبيض المتوسط. وستستمر هذه التطورات بحملها في المساعدة على معالجة أزمة المهاجرين والحد من قدرات تنظيم داعش في ليبيا على القيام بعمليات.

وفي الختام، أثبت التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مناسبات عديدة أنه لا يقدر بثمن في مجالات حفظ السلام والوساطة ومعالجة الأزمات. وينطبق هذا القول كذلك على التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى. وتنتقل إلى استمرار التعاون والشراكة، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تعزيز مبادئ ومقاصد كل من ميثاق الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

صوفيا“ ٢٠٦ أشخاص في يوم واحد فقط، على بعد ٣٥ ميلا قبالة الساحل الليبي. وأنقذت عملية صوفيا، في سنتها الأولى من العمل، أرواح ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ شخص. وسيكون التحدي القادم الذي سيواجهه العملية هو مكافحة الاتجار بالأسلحة. ونأمل في أن نحظى بدعم جميع أعضاء مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف.

ولدى الاتحاد الأوروبي التزام واضح جدا تجاه أفريقيا. وأميل إلى وصف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن بكلمة ”تكاملية“. وأعتقد أن التكامل واضح جدا في عمليتين: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما ألاحظ التزام الاتحاد الأوروبي بالمساعدة في تفعيل القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات.

وفيما يتعلق بالهجرة، فإننا جميعا ندرك المآسي التي تحدث كل يوم في البحر الأبيض المتوسط، والتي استجاب الاتحاد الأوروبي لها بهمة مستخدما جميع الأدوات الموجودة تحت تصرفه. ونقدر بدء الحوارات الرفيعة المستوى لتعزيز التعاون مع بلدان المنشأ والعبور للمهاجرين النظاميين. وتمت الموافقة على مجموعات حوافز شاملة لـ ١٦ بلدا، مما يبرز فعالية عملنا في هذا المجال. وأخيرا، أشير إلى اتفاق الهجرة الذي تم التوصل إليه مع تركيا، والذي يحقق نتائج إيجابية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق نائب الممثل الدائم للسنغال، والذي وصف بكل بلاغة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وأعتقد أنه يمكن تلخيص بيانه بتأكيد التزام الاتحاد الأوروبي الشامل تجاه جدول أعمال الأمم المتحدة بأسره. وأنا أقول ذلك بصفة بلدي عضوا في الاتحاد الأوروبي، وأنا فخور جدا بذلك.

البحر الأبيض المتوسط، والذي عقد قبل بضعة أيام في أليكانتي، وذلك بمشاركة ممثلين كبار للاتحاد الأوروبي. وستعتم بعثة إسبانيا الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر أليكانتي على أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة.

أما بخصوص إيران، فأشدد على الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة التي تم الاتفاق عليها مع إيران في تموز/يوليه ٢٠١٥، وأيدها لاحقا القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبصفتي ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، يمكنني أن أشهد على الدور الرئيسي الذي ما زال الاتحاد الأوروبي يضطلع به في تلك العملية.

لقد تم الإدلاء بالفعل بعدة تعليقات بشأن الشرق الأوسط اليوم، لكنني أود أن أؤكد مجددا دعم إسبانيا الكامل لمبادرات مثل تلك التي تضطلع بها فرنسا حاليا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، لعقد الاجتماع الوزاري في باريس يوم الجمعة. ودور الاتحاد الأوروبي، مثلما يجسده عمل الممثلة السامية في سياق المجموعة الرباعية - والذي أشار إليه بإسهاب سفير نيوزيلندا - يبين بوضوح أن عزم الاتحاد ثابت. وأؤيد البيان الذي أدلى به سفير نيوزيلندا ومفاده أنه بمجرد إصدار تقرير المجموعة الرباعية، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم هذه العملية بطريقة ما.

وفيما يتعلق بسورية، أشارت الممثلة السامية إلى أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مساهم في الجهود الرامية إلى تسوية هذه الحالة، ولذلك لن أحوض في ذلك. غير أنني سأذكر ليبيا، حيث قرر الاتحاد الأوروبي، في إطار الاحترام الكامل للشرعية الدولية كما أشار العديد من المتكلمين، دعم الاستقرار في البلد ومكافحة المتجرين بالبشر النشطين على طول السواحل الليبية. ومن الأمثلة على ذلك عملية صوفيا التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي، والمكرسة حصرا لإنقاذ الأرواح في البحر الأبيض المتوسط. وليس لها أي غرض آخر. وعلى وجه التحديد، في ٢٦ أيار/مايو، أنقذت الفرقاة الإسبانية ”رينا

ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، واحترام سيادة البلدان واستقلالها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتيسير التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والتشاور والمساعي الحميدة والوساطة وغيرها من الوسائل الدبلوماسية.

ثانياً، عليه أن يتقيد بمفهوم للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. ويجب أن يحترم ويكفل الأمن للجميع. وعليه أن يعتمد استجابة متكاملة للأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية. وعليه تعزيز الأمن لجميع البلدان والأقاليم بالحوار والتعاون. ويجب أن يقيم توازناً بين التنمية والأمن في تحقيق الأمن الدائم.

ثالثاً، يجب أن يحترم خيار البلدان السيادي في تحديد النظم والمسارات الاجتماعية الخاصة بها في مجال التنمية. وعليه أن يتقيد بمبادئ المساواة والاحترام المتبادل. ويجب أن يكون موضوعياً في منظوره التاريخي والثقافي والديني لخلفيات البلدان والمناطق المختلفة. وعليه إجراء تقييم نزيه وموضوعي ومتوازن لحالات حقوق الإنسان في البلدان وتيسير الحوار البناء والتعاون.

رابعاً، يجب أن أن يذكي تآزر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه الاستفادة من الميزة النسبية للاتحاد الأوروبي، وفي ضوء احتياجات البلدان النامية، عليه تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب ودعم البلدان النامية في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتنظر الصين إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وتطورها من منظور استراتيجي طويل الأجل. وتأمل الصين أن يقدم الاتحاد الأوروبي إسهاماً أكبر في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. والصين على استعداد لتعزيز تفاعلها وتعاونها مع الاتحاد الأوروبي في إطار الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه مواصلة تيسير دور أكبر للأمم المتحدة في الشؤون الدولية وبذل جهود مشتركة من أجل إقامة أنواع جديدة من

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على مبادرتها بعقد هذه الجلسة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. لقد استمعت بانتباه للبيان الذي أدلت به معالي السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

إن الأمم المتحدة هي أكثر المنظمات الحكومية الدولية عالمية وتمثيلاً.

ووفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويفضي تعاون الأمم المتحدة والمجلس مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المجالات السياسية والأمنية والإغاثية إلى تحقيق هدي صون السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة.

إن الاتحاد الأوروبي شريك مهم للأمم المتحدة. ففي السنوات الأخيرة، شارك الاتحاد الأوروبي بفعالية في تسوية المسألة النووية الإيرانية وبشأن بؤر التوتر المختلفة في الشرق الأوسط وامناطق أخرى، وقدم إسهاماً إيجابياً في صون السلام والأمن الدوليين. وقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وقدم المساعدة لمنظمات لاتحاد الأفريقي الإقليمية واضطلع بدور إيجابي في صون السلام والاستقرار في أفريقيا، مع تشجيع التنمية الشاملة في القارة.

فالالاتحاد الأوروبي هو القوة الرئيسية على الساحة العالمية. وتشجع الصين الاتحاد الأوروبي وتؤيده في مواصلة الاضطلاع بدور بناء في شؤون الأمم المتحدة. ونعتقد أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومجلس الأمن بحاجة إلى التمسك بالمبادئ التالية.

أولاً، يجب أن يناصر هذا التعاون التسوية السياسية لقضايا البؤر الساخنة من خلال الحوار والتمسك بمقاصد

تحقيق نتائج ملموسة في الوفاء بأحكام البيان الرئاسي S/PRST/2014/4 بشأن الشراكة المؤسسية والاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي اعتمدت قبل عامين.

وتناولت الممثلة السامية بالتفصيل العديد من الأزمات التي تؤثر على عالمنا اليوم وتمس الحاجة إلى تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأنها. وأود أن أعلق على بعض هذه الأزمات.

فنحن نسلم تماما بأن مكافحة الإرهاب تتطلب التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. ونشيد بالمشاركة الواسعة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مشاركتها الفعالة في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وفي أعمال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وكان إطار العمل المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن التهديدات المختلطة الصادر مؤخرا خطوة هامة لتحقيق تلك الغاية، وهو قد توخى التعاون المكثف مع الشركاء بهدف مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار. ونحن على استعداد لذلك التعاون ومنتظر تقديم اقتراحات ملموسة، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة لنا.

وتؤيد أوكرانيا تأييدا كاملا العمل الذي يقوم به الفريق الدولي لدعم سوريا وجهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي طويل الأمد للأزمة. ونعتقد أن تنفيذ استنتاجات بيان فيينا الذي أصدره الفريق الدولي لدعم سوريا في ١٧ أيار/مايو يمكن أن يؤدي إلى تحسين الحالة الإنسانية في سوريا، وتعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. ونرحب باستعداد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدات المعونة الإنسانية الشاملة إلى الشعب السوري، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحسين أحواله المعيشية.

العلاقات الدولية الذي جوهرها التعاون الذي يكسب فيه الجميع من أجل مجتمع إنساني ذي مصير مشترك.

السيد يلشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب في مجلس الأمن بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية. وتشيد أوكرانيا بالإسهام الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي دعما لصون السلام والأمن الدوليين.

ويجب علينا أن نعترف اليوم بأن العيش في أوقات مضطربة يتطلب اتخاذ قرارات سريعة بل وتعاوننا أوثق. وكما بين الأمين العام مؤخرا،

”إن التحديات أكثر تعقيدا من أن تتصدى لها منظمة واحدة أو دولة واحدة بمفردها. ومن هنا تقوم حاجة إلى الشراكات والابتكار.“

وإذا كنا نسترشد بهدي التاريخ، ينبغي أن نستخلص بصورة نهائية الدرس الذي مفاده أن أي رد ضعيف أو بطئ أو متردد من جانب المجتمع الدولي على الأحداث التي تشكل تحديا والصعبة، ولا سيما في أوكرانيا وسوريا، يملئ نطاق العواقب ووتيرتها. وبالتالي فإن العبرة هنا بعلاج المرض، وليس الأعراض. وفي حالة أوكرانيا، ينبغي تقديم إستجابة استراتيجية من جانب الاتحاد الأوروبي للتحديات الأمنية الناشئة من روسيا والمائلة للشراكة الشرقية. ويحدونا الأمل في أن تجسد ذلك على النحو المناسب الاستراتيجية الأمنية العالمية الجديدة للاتحاد الأوروبي.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي شريكا أكثر موثوقية للأمم المتحدة في تعزيز مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وفي تعزيز احترام سيادة القانون. فقد ازداد مستوى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة، ونشهد

إيران فيما يتعلق بالتزامها بضمان اتباع سياسة نووية سلمية. وندعو جميع الجوانب في خطة العمل الشاملة المشتركة إلى ضمان التنفيذ الدؤوب للخطة، فضلا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك القيود المتعلقة بالمجال النووي.

وتمثل الهجرة مجالا آخر للتعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

من أجل حل هذه المشكلة ذات البعد العالمي، ينبغي أن نتخذ نهجا عالميا، ونعمل بشكل أوثق على معالجة أسباب الهجرة غير القانونية، وتحسين جهودنا المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، وتوفير الحماية الدولية لمن هم بحاجة إليها، مع كل ما يلزم من عون ومساعدة.

ونشيد بجهود الاتحاد الأوروبي وتفانيه في الإسهام في التوصل إلى حل سلمي للصراعات وحماية المبادئ العالمية للقانون الدولي، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنسبة لبلدي، يكتسي هذا الجانب أهمية بالغة، بالنظر إلى محاولة الضم غير الشرعي للقرم، واستمرار العدوان الروسي العسكري في شرق أوكرانيا. وما حدث في أوكرانيا على مدى العامين الماضيين، يشكل أخطر أزمة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وتلك حرب مختلطة، يجري شنها علينا جميعا بالفعل، ولا يمكننا التصدي لها، إلا من خلال اتباعنا استراتيجية حريئة و متماسكة على أساس جهودنا المشتركة، وفهم واضح لمصدر التهديد، ورؤية بشأن مواجهتها.

ونقدر موقف الاتحاد الأوروبي الذي لا يقبل المساومة، بشأن المسألة، وسياسته المستمرة المتعلقة بتطبيق مجموعة كاملة من أدوات الدبلوماسية السياسية، إلى جانب التدابير الاقتصادية

وتؤيد أوكرانيا النقاط الرئيسية بشأن سوريا المنصوص عليها في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن الاستراتيجية الإقليمية من أجل سوريا والعراق وتهديد داعش، التي نشرت في ٢٣ أيار/مايو. ونعتقد أنه بدون تشجيع تنفيذ وقف الأعمال العدائية ورصدها، وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد وإحراز تقدم بشأن مسألة المحتجزين، لن يكون لدينا أية أسس لاستئناف موثوق للمحادثات فيما بين الأطراف السورية.

وتؤيد أوكرانيا جهود حكومة الوفاق الوطني ومجلس الرئاسة في ليبيا التي تهدف إلى تنظيم الحوار الوطني وتعزيز الحالة الأمنية. ونأمل أن يؤدي وصول مجلس الرئاسة في طرابلس وبدء عملية تسليم السلطة إلى تحقيق الاستقرار التدريجي في البلد.

وفيما يتعلق بالتراعات في القارة الأفريقية، نرحب بتجديد تأكيد الالتزام بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بصون السلام والأمن الدوليين. بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويمكن للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي استنادا إلى خريطة الطريق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أن يسهم في تحقيق النتائج في تحسين الحالة الأمنية، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان ومعالجة المسائل العالمية والناشئة. وأوكرانيا، بصفتها الرئيس الحالي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، تقدر تقديرا كبيرا الانخراط القوي للاتحاد الأوروبي في ذلك البلد، ولا سيما المساعدة الإنسانية، والمساهمة المالية التي يقدمها وإنشاء بعثة للتدريب العسكري.

وتؤكد أوكرانيا مجددا على دعمها للاتفاق النووي التاريخي بين إيران مجموعة البلدان الثلاثة في الاتحاد الأوروبي +٣ - خطة العمل الشاملة المشتركة - التي كانت معلما هاما في تعزيز نظام منع الانتشار برمته. وترحب أوكرانيا باختيار

السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على بيانها القيم الذي أدلت به أمام المجلس.

تعلق أوروغواي أهمية كبيرة على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن أوروغواي تثمن كثيرا الدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ويعد التعاون بين الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي، ضروريا لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

وأود أن أكرر ما قلته الشهر الماضي خلال المناقشة المفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7694). وفي ذلك الوقت، قلنا بأنه ليس من قبيل الصدفة، وصول جميع الدراسات التي جرت مؤخرا لعنصر الأمم المتحدة للسلام والأمن إلى نفس النتيجة. إن تحديات القرن الحادي والعشرين واسعة النطاق ومعقدة، لدرجة أنه لا يمكن مواجهتها في الأمم المتحدة فقط. ومن الضروري تنشيط أحكام الفصل الثامن من الميثاق، من أجل ضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين بطريقة أكثر فعالية.

وتستدعي التحديات الجديدة، والأزمات الإنسانية الخطيرة الجارية، أكثر من أي وقت مضى التنسيق بين الهيئات الدولية والإقليمية، بحيث يتسنى الاستجابة بشكل أكثر فعالية للتهديدات القائمة. وينبغي لهذا التنسيق احترام ولاية كل منظمة، وتعزيز أوجه التآزر وتوطيد التكامل. وما الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وأزمة الهجرة واللاجئين الحالية، والقرصنة، إلا مجرد أمثلة قليلة على التحديات التي يجب أن نواجهها معا، وتتطلب أوجه التآزر والتكامل هذه.

أود أن أتناول بإيجاز أحد تلك التحديات. إن أوروغواي تراقب عن كثب تطور مسألة الهجرة في أوروبا. فأوروغواي تنتمي إلى منطقة حيث كانت ظاهرة الهجرة تشكل فيها ولا

والتجارية المناسبة، لاستعادة التدابير وتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها الاتحاد الروسي.

وأحث الاتحاد الروسي على الامتثال لميثاق الأمم المتحدة؛ وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، فضلا عن المعاهدات الدولية، والتخلي عن احتلال القرم. كما أحث هذه الدولة على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب ترتيبات مينسك، بما في ذلك سحب الأسلحة الروسية وقواتها العسكرية ومرزقتها من أوكرانيا.

ويسرني بدء الوفد الروسي أخيرا في الاهتمام بتقارير بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي أشير إليها في بيان زميلي الروسي. وذكر البيان حتى بعض عناصر أحدث تقرير، ولكنه لم يلاحظ مرار وتكرارا الموضوع الأبرز، في التقرير الأخير، وفي الـ ١٣ تقريرا الماضية. إن الاتحاد الروسي هو السبب الجذري للحالة في أوكرانيا وما حولها. وأود أن أقتبس من التقرير:

"نشبت النزاع في ربيع عام ٢٠١٤، مع قدوم المقاتلين الأجانب، بمن في ذلك مواطنون روس، والذخيرة والأسلحة الثقيلة إلى شرق أوكرانيا، من الحدود مع الاتحاد الروسي".

وفي الختام، أود أن أؤكد بأننا لن نتمكن بفعالية من مكافحة العدد المتزايد من التحديات العالمية المشتركة، إلا من خلال تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. إن أوكرانيا على أهبة الاستعداد للإسهام في تحقيق هذه الغاية، وتتطلع في الوقت ذاته إلى تعزيز الدعم الدولي في مواجهة العدوان الخارجي ضد سيادتها واستقلالها.

**السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة، وأود على وجه الخصوص، أن أشكر السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة



- الفلسطيني، كما أشار إلى ذلك العديد من أعضاء المجلس الذين أخذوا الكلمة قبلي.

أود أيضا أن أشير إلى إسهام الاتحاد الأوروبي في إطار حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث، في المفاوضات مع إيران، مما أدى إلى رفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على إيران بسبب برنامجها النووي.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي أيضا بدور رئيسي في منطقة البلقان. وأود تسليط الضوء على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وإسهام الاتحاد الأوروبي في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وفي البوسنة والهرسك، يشكل وجود عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية متعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك (قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، ألتيا) عاملا هاما في ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن عملية الاندماج الأوروبي، التي بدأت منذ عقود، هي نموذج ساهم في تحقيق السلام بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، ونعتقد بأنها ستواصل الإسهام في السلم والأمن الدوليين.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا كذلك مشاركة الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة السامية موغيريبي على تحملها مشاق الرحلة لتكون معنا اليوم، وعلى إحاطتها الإعلامية وعلى قيادتها الثابتة في التصدي للكثير جدا من التحديات التي وصفتها.

وكما أشار الرئيس أوباما، فإن الاتحاد الأوروبي:

”يظل واحدا من أعظم الإنجازات السياسية والاقتصادية في العصر الحديث“

تزال عنصرا أساسيا. لقد استقبلنا المهاجرين الأوروبيين الذين قرروا خلال الحروب المختلفة التي ضربت أوروبا، المغادرة قاصدين الأمريكيين بحثا عن حياة أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت أوروغواي لأسباب سياسية داخلية، المصدر الرئيسي لتدفقات المهاجرين الاقتصاديين والسياسيين الذين توجهوا، إلى أوروبا، من بين جملة وجهات، حيث تمكنوا من الاندماج فيها والإسهام بشكل إيجابي في المجتمعات التي استقروا فيها.

إن ظاهرة الهجرة معقدة للغاية ومتعددة الأبعاد، لأنها تتعلق بجوانب الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم هو موضوع توليه أوروغواي أهمية قصوى. وتحيط علما بالسياسات والأطر التنظيمية الجديدة للاتحاد الأوروبي في مجال منع الإرهاب ومكافحته، الذي يشكل بدون شك، أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. وإلى جانب حصد الأرواح البشرية، فإنه يمثل تهديدا لسيادة القانون والديمقراطية والتعايش السلمي بين الحضارات، وكذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتطلب البعد العالمي للتهديدات الإرهابية في منطقة الساحل التوصل إلى حل متناسب. وفي هذا الصدد، فإن المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل التصدي للتهديد الإرهابي في مالي ومنطقة الساحل، مثال واضح على تعاونه مع ما تقوم به الأمم المتحدة. وهذا النوع من التكامل مناسب من حيث التوقيت وضروري على حد سواء.

وفي مجال الرعاية الصحية، يضطلع الاتحاد الأوروبي بتعاون مالي ولوجستي هام، فيما يخص الاستجابة لوباء الإيبولا الذي يؤثر على عدد من بلدان غرب أفريقيا. ولدى الاتحاد الأوروبي، بوصفه عضوا في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، أيضا دور ومسؤولية مهمين للغاية، في سياق عملية السلام من أجل التوصل إلى حل مستدام للتراع الإسرائيلي

ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم نموذج للكيفية التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية أن تعمل جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة من أجل النهوض بالأهداف المشتركة، من تعزيز التنمية المستدامة إلى السعي إلى إيجاد حلول دبلوماسية للصراعات المميته، إلى منع ارتكاب الفظائع الجماعية. وفي ملاحظاتي الموجزة اليوم، أود أن أشير إلى ثلاثة دروس يمكننا أن نستخلصها من الاتحاد الأوروبي حول كيفية جعل المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك هذه المنظمة، أكثر فعالية في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

أولاً، برهن الاتحاد الأوروبي على الضغوط الفعالة التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تمارسها للمساعدة في التصدي للتهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين. ولنأخذ مثال إيران - فقد كانت الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي حاسمة في حمل إيران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، حيث استمر الاتحاد الأوروبي في الاضطلاع بدور رئيسي في المفاوضات الرامية إلى التماس حل دبلوماسي. وجعل مزيج الضغط المستمر والدبلوماسية الحازمة الحثيثة من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة التي، إذا ما نُفذت تنفيذاً كاملاً، ستكفل أن يظل برنامج إيران النووي سلمياً على نحو حصري. والاتحاد الأوروبي يضطلع بدور محوري في رصد التنفيذ الجاري لخطة العمل والالتزام بها بوصفه منسق اللجنة المشتركة، التي ستسمح لنا يقظتها المستمرة بتحديد مدى تمسك إيران بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

ولننظر كذلك إلى الضغوط الدبلوماسية التي مارسها الاتحاد الأوروبي في السعي إلى إيجاد حل سياسي للتراع في أوكرانيا، حيث تواصل روسيا احتلال القرم وتستمر في تسليح وتدريب الانفصاليين والقتال إلى جانبهم في الجزء الشرقي من البلد، مما يشكل انتهاكاً واضحاً للسيادة والسلامة الإقليمية لجارتها. وقد تصدى الاتحاد الأوروبي لذلك التهديد من خلال العمل

وكما نعلم جميعاً، فإن الاتحاد الأوروبي، شأنه شأن الأمم المتحدة، قد أنشئ رداً على أهوال الحرب العالمية الثانية، وهو مبني على فكرة أن أوروبا السلمية والموحدة يمكن أن توفر تريقاً مضاداً للترعة القومية التي أدت إلى سفك الكثير من الدماء في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. وبعد قرابة ستة عقود منذ التوقيع على معاهدة روما، نما ما بدأ كاتحاد قائم أساساً على إنشاء سوق مشتركة واتحاد جمركي بين ست دول ليصبح اتحاداً يضم أكثر من 500 مليون شخص في 28 بلداً، تتعامل 19 منها بعملة موحدة، توحيها طائفة من المؤسسات السياسية والاقتصادية المشتركة. واستخدم الاتحاد الأوروبي في توسعه مزايا عضويته لتوسيع قاعدة المبادئ التي تعتبرها بلدانه أكثر مبادئها قداسة وهي: التعددية وحقوق الإنسان والتنوع، وبالطبع، احترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء فيه. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ديمقراطيات ولم تحمل أي منها منذ إنشائه السلاح في مواجهة دولة عضو أخرى، وهو أمر يتصل بكون هذه الدول ديمقراطيات. إن هذا إنجاز رائع.

ولن يمكننا أبداً أن نتصور كيف كان لبلدان أوروبا أن تتطور خلال النصف قرن الماضي من دون إنشاء الاتحاد الأوروبي. ولكن برغم جميع التحديات التي تواجهها المنطقة في الوقت الحاضر، فإن الاتحاد الأوروبي تمكن من تحقيق نتائج. فقد حقق نوعاً من السلام والازدهار لم يسبق مطلقاً لشعوب أوروبا أن تمتعت بهما على هذا النحو المستدام. وهذه حقيقة، وهي حقيقة غالباً ما يحجبها ضجيج المناقشات السياسية. وعلاوة على ذلك، وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن فوائد السلام والرخاء في أوروبا والمبادئ المشتركة التي فعل الاتحاد الأوروبي الكثير للترويج لها تجاوزت كثيراً حدود القارة، مما يجعله شريكاً بالغ الأهمية للولايات المتحدة وللكثير من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

عام ٢٠٠٣، أكثر من ١,٦ بليون يورو من خلال الشراكة الأفريقية لدعم عمليات السلام وبناء القدرات والدعم المؤسسي في القارة.

ويمكن تجميع الموارد والنفوذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من إحداث أثر أكبر بكثير مما لو عمل كل بلد بمفرده، وذلك في مجالي الجهود الدبلوماسية والاستثمار في منع نشوب النزاعات على السواء. ولكن لكي ينجح ذلك الترتيب، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها وأن تظل ودية للقيم المشتركة التي تكمن في صميم الاتحاد. وعندما ينهار ذلك الترتيب وعندما تفضل فرادى الدول مصالحها الفردية الضيقة على أهدافها المشتركة، فإنها تهدد مؤسسة الاتحاد الأوروبي والفوائد التي تعود عليه وعلى العالم بأسره.

وهذه هي النقطة الثالثة والأخيرة. فنحن نرى ذلك الخطر اليوم في استجابات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للأعداد غير المسبوقة من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين التمسوا ملاذاً في أوروبا. إن حجم التحديات التي تفرضها أكبر موجة من الأشخاص المشردين منذ الحرب العالمية الثانية هائل. ويمثل تدفقهم تحديات سياسية كبيرة للعديد من القادة في جميع أنحاء القارة حيث يواجهون دعوات تطالب بإغلاق الحدود والتخلي عن المبادئ التي تكمن في صميم دساتير فرادى بلدانهم وفي صميم الاتحاد الأوروبي. ونحن نفهم هنا في الولايات المتحدة مدى قوة تلك الأصوات ونطاق الخوف الذي يدفعها. فنحن نسمع نداءات مماثلة من البعض في الولايات المتحدة، بما في ذلك حكام الكثير من الولايات الذين أعلنوا أنهم لا يريدون أن يستقبلوا لاجئين من أماكن مثل سورية. ومع ذلك، يتعين علينا أن نجد سبباً لزيادة سخائنا تجاه هؤلاء المدنيين الذين لا حول لهم، حتى تضطلع الولايات المتحدة وجميع الدول بدورها في تلبية احتياجات لم يسبق لها مثيل منذ أحلك أيام أوروبا في الحرب العالمية الثانية.

أولاً على إبرام اتفاقات مينسك ثم على إيجاد ضمانات للامتثال لها، بما في ذلك من خلال الإبقاء على الجزاءات المفروضة على روسيا. وتقرير الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان الذي صدر الأسبوع الماضي، والذي يوثق الانتهاكات الواسعة النطاق التي يتعرض لها ٢,٧ ملايين من الأوكرانيين الذين يعيشون في الأراضي الخاضعة لسيطرة الانفصاليين في دونيتسك ولوهانسك، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب، يفيد في إبراز الطابع الملح للمهمة ولضرورة استمرار المجلس والاتحاد الأوروبي في الضغط على الطرفين لحل النزاع، بما في ذلك الإبقاء على الجزاءات المفروضة على روسيا حتى تنفذ التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك بالكامل.

ثانياً، يبرهن الاتحاد الأوروبي على الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية استخدام أدوات متعددة من مجموعة أدواتها التقنية والمالية والعسكرية وغيرها لاستهداف الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مما يساعد على منع العنف قبل أن ينشأ. وقد اضطلع الاتحاد بدور أساسي، على سبيل المثال، في التشجيع على تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، وهو أمر حيوي لضمان الاستقرار في البلقان، ومن ثم تحفيز بلغراد وبريشتينيا من خلال ربط تقدم كل منهما في الحوار بمسار كل منهما المؤدي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كما انخرط الاتحاد الأوروبي في مناطق أبعد كثيراً، كما ذكر آخرون. فهو يدير تسع بعثات مدنية وعسكرية في أفريقيا، في مشاريع تتفاوت بين إصلاح قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والمساعدة في تدريب قوات أمن النيجر لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات التهريب، إلى بناء القدرات العسكرية والأمنية في الصومال ومالي. وتُكمل بعثات الاتحاد الأوروبي بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مما يساهم بالتالي في تنسيق المبادرات والذي يترتب عليه زيادة التأثير. وقدم الاتحاد الأوروبي في الوقت نفسه، منذ

النسبية للمنظمات الإقليمية الناشئة عن معرفتها المحددة بالمسائل الإقليمية والمحلية وفهمها الأفضل للأسباب الكامنة وراء النزاع. ونشيد في ذلك الصدد، بالإسهام الكبير من جانب الاتحاد الأوروبي في دعم صون السلام والأمن الدوليين والتزامه المستمر إزاء الجهود الدولية المبذولة في مجالات بناء السلام وحفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة المالية والدعم اللوجستي لتعهدات حفظ السلام.

ويمثل التعاون الثلاثي الطويل الأمد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي عنصرا رئيسيا في البحث عن تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية. ويعدُّ الحوار المؤسسي بين مجلس الأمن واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي شرطا أساسيا لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وترحب أنغولا بالتزام الاتحاد الأوروبي - الذي أعيد تأكيده في مؤتمر القمة الأخير للاتحاد الأوروبي وأفريقيا - بالجهد الذي تبذله أفريقيا لإدارة شؤونها الأمنية، فضلا عن الدعم الملموس الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي عبر مرفق السلام من أجل أفريقيا، فضلا عن دعمه لمنظومة السلم والأمن الأفريقية ومساعدته العملية في تمكين تنفيذ تلك المنظومة.

وما فتئت مشاركة الاتحاد الأوروبي تكتسي أهمية خاصة في ثلاثة مساح عمليات في أفريقيا. بموجب ولايات صادرة عن مجلس الأمن: في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي والصومال. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، أسهمت قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي إسهاما فعالا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لأجل إحداث تحسينات هامة على الحالة في البلد على الرغم من استمرار وجود الجماعات المسلحة. وفي مالي ما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم عملية تحقيق الاستقرار على الصعد السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية عبر تنفيذ

ولا يمكن أن يتمثل الرد على تحد بضخامة أزمة التشرد هذه في إغلاق حدودنا والتخلي عن مثلنا العليا الأساسية والركون إلى إحساس خاطئ وقصير النظر بالمصلحة الذاتية. فالتحدي المشترك يتطلب استجابة مشتركة، في أوروبا وفي الولايات المتحدة وهنا في الأمم المتحدة. ويتطلب مضاعفة التزامنا بالمبادئ التي يعتمد عليها أمننا المشترك وإنسانيتنا المشتركة.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية):  
أبدأ بالإشادة بكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأرحب كذلك بحضور السيدة فيديريكا موغريني، التي أشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة لمجلس الأمن بشأن التعاون المتعدد الأوجه بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

في بيئة دولية معقدة جدا، تشهد تحديات بالغة الضخامة، يشكل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عنصرا حاسما لصون السلم والأمن الدوليين وفي اتباع مسار عمل استراتيجي في التعامل مع القضايا الدولية الرئيسية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وتطلعات شعوبها إلى السلام والتنمية الاجتماعية.

وتتطلب التحديات الإقليمية - سواء كانت أمنية أم اجتماعية أم سياسية في طابعها - إيجاد حلول تستلزم العمل الجماعي لأجلها. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك اليوم من قبل مختلف أعضاء المجلس. فالعمل الجماعي يتيح إمكانية اتباع نهج متعددة الأطراف للتصدي للتهديدات للترتيبات الإقليمية سواء كانت تقليدية أم ناشئة، على النحو المبين في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن تعاون كهذا أن يعزز جهود الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات واستعادة السلم والاستقرار وبناء السلام والحفاظ عليه في حالات ما بعد انتهاء النزاع، مع الأخذ بعين الاعتبار بالقوة

والاتجار بالبشر، فضلا عن الالتزام بإيلاء الاهتمام للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بغية إحياء الأمل، وخاصة في أفريقيا وللشباب الأفريقي.

ونثني على النوايا المعلنة فيما يتعلق بتعميق التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإيجاد الحلول السياسية والتنفيذية الكفيلة بمنع المآسي التي ما فتئنا نشهدها يوميا في أوساط المهاجرين غير الشرعيين. وهذه مسألة لا بد من التصدي لها ضمن منظور المساعدة الدولية وإدارة الأزمات والإدماج والمشاركة الاجتماعيين. ونعرب في هذا الصدد، عن تقديرنا لتعاون الاتحاد الأوروبي مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية فيما يتعلق بتلبية احتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء. وتتطلع أنغولا إلى المشاركة مرة أخرى في مؤتمر قمة الهجرة الذي سيعقد مرة أخرى في وقت لاحق من هذا العام لأجل التصدي لهذه المسائل.

ومن خلال الشراكة قوية، فإن بوسع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على نطاق أوسع لمواجهة التحديات وبناء القدرات اللازمة للتصدي للتهديدات الحالية بطريقة شاملة وطويلة الأجل، استنادا إلى المبادئ التوجيهية القائمة على الاحترام المتبادل واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، بوصفها العوامل الرئيسية في الحفاظ على السلام والاستقرار.

وأخيرا، تثني أنغولا على الاتحاد الأوروبي بوصفه جهة فاعلة عالمية ذات نفوذ دولي - من خلال العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين - تكنسي أهمية بالغة بالنسبة للجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للمسائل التي ما زلنا نواجهها. وهذا الجهد مسؤولية مشتركة وواجب أخلاقي بالنسبة لنا جميعا. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للعمل معا من أجل التضامن وتحقيق السلام والرفاه للجميع.

إطار استراتيجية منطقة الساحل في سياق الاستجابة للتحديات المعقدة التي تشهدها مالي والمنطقة برمتها. وقد كان دور الاتحاد الأوروبي فعالا في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار عبر مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بواسطة عملية أطلنطا، ومبادرة الاتحاد المعنية ببناء القدرات البحرية الإقليمية لمنطقتي القرن الأفريقي وغرب المحيط الهندي، وتوفيره الموارد اللازمة لبناء القدرات في الصومال، وجهوده المتواصلة والمباشرة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونأمل في تحقيق السلام المستدام في ذلك البلد.

ولا تزال الأزمة الليبية مسألة مثيرة للقلق البالغ للمجلس والمجتمع الدولي على السواء. فالشعب الليبي هو الذي يعاني من عواقبها المؤلمة إلى جانب شعوب المنطقة الواقعة جنوبي البلد، في حين تشهد منطقة الساحل وغرب ووسط أفريقيا موجة إرهاب خطيرة ومميتة. وقد تأثر البحر الأبيض المتوسط سلبا أيضا من تلك العواقب، نظرا لأنه قد تحول إلى مقبرة من جراء ما نراه من حوادث غرق متكررة فيه.

فالإرهاب هو السبب الرئيسي للهجرة القسرية لملايين الأشخاص الباحثين عن البقاء والسلام ومستقبل أفضل لهم. ولا ريب أن مكافحة الإرهاب مسألة تتطلب وحدة العمل وتصميم المجتمع الدولي على استئصال ذلك التعبير عن العنف المتطرف ومشاعر الكراهية والتعصب. وينبغي تعزيز التحالف الدولي ووحدة هدفه في مكافحة الإرهاب.

ونعرب عن تقديرنا العميق لنتائج مؤتمر قمة فاليتا المعني بالهجرة، الذي عُقد يومي ١١ و ١٢ من تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، والذي ناقش فيه رؤساء الدول والحكومات الأوروبية والأفريقية سبل تعزيز التعاون في التصدي للأسباب الكامنة وراء الهجرة غير النظامية والتشريد القسري وتعزيز التعاون بشأن الهجرة القانونية والتنقل وتعزيز تدابير حماية المهاجرين وطالبي اللجوء ومنع الهجرة غير النظامية والتهريب

إلى القيام بدور بارز في تعزيز الحل النهائي للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني، على أساس حل الدولتين، بما في ذلك إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية الحرة وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧ المضمونة دولياً. وفي هذا الصدد، نسلّم بأن الاتحاد الأوروبي، بصفته عضواً في المجموعة الرباعية، يجب أن يواصل دعم الجهود الرامية إلى تنشيط المفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل إلى حلول سلمية تفضي إلى سلام وطيء ودائم. ونرحب بعقد الاجتماع الوزاري، الذي عقد في باريس يوم الجمعة الماضي ٣ حزيران/يونيه، والذي نأمل أن يمهد السبيل أمام عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الأوسط.

يحتلّ التراع المسلح في ليبيا أهمية كبيرة على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي، كما يتبين من إجراءاته للتصدي لهذه المشكلة. وفي هذا الصدد، ندعو تلك المنظمة الإقليمية إلى مضاعفة جهودها لدعم الحوار وخفض حدة التوترات بغية تعزيز حكومة الوفاق الوطني واستعادة المؤسسات السياسية في ذلك البلد، والتي تأثرت بالتدخل العسكري عام ٢٠١١. كما ندعوها إلى تنسيق إجراءاتها مع الاتحاد الأفريقي.

لقد أدت حالات التراع في بلدان أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا إلى موجات من المهاجرين الفارين من الحروب، والتي تم استغلالها من قبل المنظمات الإجرامية لتنفيذ الأنشطة الإجرامية المتصلة بالاتجار بالبشر مع عواقب مؤسفة. وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد المهاجرين وملتزمي اللجوء، بحلول أيار/مايو من هذا العام، والذين وصلوا إلى أوروبا عن طريق دروب مختلفة عبر البحر الأبيض المتوسط قد تجاوز ٢٠٠٠٠٠ شخص، قُتل منهم أكثر من ٢٤٠٠ أو اختفوا في سعيهم للوصول إلى الأرض الأوروبية.

وعلى الرغم من القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، نلاحظ الإبلاغ عن وفيات كل يوم نتيجة لغرق المراكب المستخدمة من قبل

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): هنتكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون أيضاً للبيان الذي أدلت به السيدة فيديريكا موغريني.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية على اقتناع بالدور الإيجابي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن دورها في عملية بناء السلام عن طريق الإنعاش والتعمير والتنمية في المجتمعات الخارجة من النزاعات.

وفيما يتعلق بإدارة الأزمات، نعتقد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يجب أن يواصلوا العمل وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن مساهمة الاتحاد الأوروبي في البحث عن الحلول السلمية والتفاوضية للحالات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين أمر جدير بالثناء. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الجهود التي تبذلها مجموعة الخمسة زائداً واحداً في العملية الدبلوماسية بغية التوصل إلى تسوية شاملة ومناسبة وطويلة الأجل للمسألة النووية الإيرانية، والتي توجت باعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة. ويمثل ذلك إنجازاً كبيراً في تعزيز وصون النظام الدولي لعدم الانتشار. وقد أبرز هذا الاتفاق الدبلوماسي الهام مرة أخرى أن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد الممكن لتحقيق حلول سلمية للنزاعات التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين. ونؤكد من جديد أيضاً على ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بمواصلة العمل من أجل تعزيز نزع السلاح النووي من مناطق أخرى من العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط، وفقاً للمعاهدات الدولية ذات الصلة بشأن هذا الموضوع.

إن حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، التي هي نتيجة الجمود في عملية السلام وعنّف الإرهاب الذي يؤثر على بلدان المنطقة، تدعو مجلس الأمن، بدعم من الاتحاد الأوروبي،

تؤكد ماليزيا مجدداً دعمها الكامل لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبما أن الاتحاد الأوروبي منظمة إقليمية تشاطر الأمم المتحدة قيمها ومبادئها، فإننا نقدر تقديراً عالياً الدور الذي يضطلع به في سبيل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في منطقتها وخارجها.

لقد استمعنا بعناية إلى المستجندات من معالي السيدة موغيريني بشأن الدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، بما في ذلك مشاركتها في المؤتمر الدولي في باريس الأسبوع الماضي. وترحب ماليزيا بالدور البناء والموضوعي الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي كعضو في اللجنة الرباعية. ونود أن نرى دوراً أكثر نشاطاً يقوم به الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، بما في ذلك بصفته وسيطاً نزيهاً، بالنظر إلى غياب القيادة والإرادة السياسية في مجلس الأمن بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ونعتقد أن الاتحاد الأوروبي، باعتباره من أهم المنظمات الإقليمية والمؤثرة، يمكنه أن يمهّد الطريق في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عن طريق استخدام الأدوات المتاحة له لإنهاء عقود من الإفلات من العقاب وضمّان التقيد بالقانون الدولي والحرية واحترام حقوق الإنسان، التي هي القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي. وفي ضوء تدهور الحالة على أرض الواقع والموت البطيء للحل القائم على وجود دولتين، نحتاج إلى الانتقال من الممارسة السابقة المتمثلة في إدارة النزاعات إلى معالجة أسبابها الجذرية. ونحن بحاجة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي القمعي.

وفي الوقت نفسه، في مواجهة التحديات المعقدة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، مثل حالي سوريا وليبيا، نشيد بالدعم القوي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي بشأن الحوار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة في كلا البلدين. إن

الجريمة المنظمة. ونود أن نؤكد مجدداً من وجهة نظر فترويلا أن جعل الهجرة أكثر أمناً أو تجريمها ليس النهج المناسب لهذه المسألة، وهي أساساً مسألة من مسائل حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى أن تبتعد الإجراءات والسياسات المعتمدة للعمل بشأن هذه المسألة عن الرؤى التي تتعارض مع القانون الدولي المنطبق لحقوق الإنسان. لذا يجب أن يؤدي الخطاب والإجراءات إلى عدم تجريم الهجرة واحترام التنوع والتسامح. ونرحب بمبادرة بعض البلدان في الاتحاد الأوروبي لاستقبال عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين من هذه المناطق التي تعاني من النزاع.

وبغية تجنب تدفقات المهاجرين أو تقليلها، لا بد من بذل جهد أكبر للبحث عن حلول سلمية للنزاعات الجارية بدلاً من دعم سياسات تغيير النظام وزيادة الاستثمار في تحسين ظروف معيشة السكان في المناطق التي تعاني من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة. ونكرر التأكيد على أن أي سياسة ترمي إلى معالجة هذه الظاهرة يجب أن تمتثل امتثالاً صارماً للإطار التنظيمي الذي وضعه المجتمع الدولي للاجئين وحقوق الإنسان.

وأخيراً، يحدونا الأمل في أن يتم تعزيز قنوات التعاون والاتصال هذه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأن تسهم إسهاماً فعالاً في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

**السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة الإحاطة الإعلامية الهامة هذه.

وأرحب أيضاً بعودة معالي السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إلى المجلس وأشكرها على بيانها.

وتعزز من الاستقرار السياسي، وتنطوي على الخطاب المضاد الاستراتيجي.

وكجزء من استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف والترعة الأصولية، نحن بحاجة أيضا إلى التصدي لتزايد المشاعر كره الإسلام، الذي أدى إلى التهميش والإقصاء والتمييز ضد المسلمين في أوروبا بسبب دينهم. ولا ينبغي للأقليات المسلمة في أوروبا أن تتعرض للضغط كي يكونوا أقل إسلامية وأكثر أوروبية. وينبغي ألا يصبحون ضحايا مزدوجة، أولا، للهجمات الإرهابية، وثم للاستجابات النابعة من السياسات تجاه هذه الهجمات. ونعترف بمحاولات الاتحاد الأوروبي التعامل مع مشكلة كراهية الإسلام بوصفها جزءا من الاستجابة الأوسع نطاق الكراهية الأجانب في المنطقة. ونعتقد أن من شأن السياسات التي تستند إلى مزيد من الحوار والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وعدم التمييز وتقديم الدعم لجماعات الأقليات أن تكمل استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب وتحقيق فوائد الطويلة الأجل للمجتمعات التعددية في أوروبا.

وفي منطقة البلقان الغربية، فإننا نقدر تقديرا عاليا الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار، ولا سيما في البوسنة والهرسك وكوسوفو. ونشيد بالمشاركة النشطة للممثلة السامية في تيسير الحوار الجاري من أجل تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد. كما نؤيد تأييدا تاما الدور المستمر الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في زيادة تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وعملية المصالحة، وكذلك في إيجاد اقتصاد سوقي فعال في غرب البلقان.

وترى ماليزيا أنه إذا كان هناك أهم درس يمكن استخلاصه من أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لغرب البلقان، فهو الحاجة إلى الاعتراف بالماضي ومواجهته. ونؤمن إيمانا راسخا بأن ذلك سيكون أفضل سبيل للمضي قدما نحو تحقيق السلام

الأزمة الإنسانية الهائلة الناجمة عن تدفق المهاجرين واللاجئين من سورية وليبيا قد أثبتت أنها أصعب من أن يعالجها أي بلد وحده أو منظمة بمفردها. ولذلك نشيد بالدور الحاسم الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في دعم اللاجئين السوريين سواء داخل أراضي الاتحاد الأوروبي أو في البلدان المضيفة في الشرق الأوسط من خلال سياسته المتعلقة بالمهجرة والمعونة الإنسانية. وإن أحدث تعهد من جانب الاتحاد الأوروبي والذي يصل إلى أكثر من ٣ بلايين دولار في مؤتمر المانحين بلندن في شباط/فبراير ما هو إلا مثال آخر على التزام الاتحاد الأوروبي بمعالجة أزمة المهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، تتطلع ماليزيا إلى الخبرة والدراية الواسعتين للاتحاد الأوروبي في التعامل مع اللاجئين والمهاجرين لمعالجة المشاكل المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص في منطقة جنوب شرق آسيا.

ومنذ أن اجتمع المجلس آخر مرة لمناقشة التعاون مع الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.7439)، شهدنا هجمات إرهابية مروعة في أوروبا على يد داعش. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر وأحباء ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس وبروكسل. لا أحد في منأى حقاً عن الهجمات الإرهابية، بغض النظر عن عرق المرء أو جنسيته أو دينه أو معتقداته. ولذلك فمن مسؤوليتنا تعزيز عزمنا المشترك على مكافحة هذا الخطر. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالاستراتيجية الشاملة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديد العالمي المتمثل في الإرهاب والتطرف العنيف والتشدد.

وتسعى الاستراتيجية إلى معالجة ليس أعراض الإرهاب فحسب، بل أيضا أسبابه الجذرية. كما تعترف بأن العمل العسكري وحده لا يكفي لهزيمة داعش، حيث إنها تتناول ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتقليص التمويل الإرهاب،



في مواصلة العمل مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، في صون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

وأرحب بمناقشة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بحضور الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. أود مرة أخرى أن أحيي حضورها بيننا.

وأعتقد أن النبرة العامة للبيانات حول الطاولة تبين أن مدى التعاون بين المنظمين الطبيعي وأساسي، حيث إن قيمهما المشتركة ومجالات عملهما المشتركة عديدة وتزايد. إن الاتحاد الأوروبي بالفعل لاعب رئيسي في صون السلم وشريك للأمم المتحدة على أرفع المستويات في هذا المجال. وكغيره من المنظمات الإقليمية، يزداد دوره مركزية في تنفيذ عمليات حفظ السلام، سواء في التمويل أو المساهمات العسكرية أو الدعم السياسي. وبشكل أعم، فإن الاتحاد الأوروبي يتدخل لصالح السلام والأمن باستخدام جميع الصكوك في سياق نهج شامل.

وبالتالي، فإن العديد من البعثات التي نشرها الاتحاد الأوروبي، العسكرية والمدنية على حد سواء، في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، تسهم في تنفيذ أو دعم قرارات المجلس في مختلف مناطق العالم. وهذا هو الحال بصفة خاصة في القارة الأوروبية، حيث يسهم الاتحاد، على سبيل المثال، في تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك وتعزيز سيادة القانون في كوسوفو؛ وفي أفريقيا، بما فيها مالي والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، حيث يؤيد الاتحاد الأوروبي التعزيز الهيكلي للقدرات الأفريقية على التصدي للأزمات، ويوفر التمويل الحيوي المقدم إلى عمليات حفظ السلام الأفريقية؛ أو استجابة للتهديدات العابرة للحدود الوطنية من خلال إجراءات

والاستقرار والازدهار في منطقة غرب البلقان. وقد يكون من الصعب تقبل ذلك، ولكن ما لم نعترف بالفظائع التي ارتكبت في الماضي، ونتمسك بالمساءلة والتعلم من الأخطاء التي ارتكبت، فسوف نجد أنفسنا غير قادرين طي الصفحة، وتعزيز المصالحة وتحقيق التقدم في المنطقة. والأسوأ من ذلك أننا قد نبتلى بتكرار الماضي.

أما فيما يتعلق بأفريقيا، فإننا نشيد بدور وإسهامات الاتحاد الأوروبي، بالشراكة الوثيقة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما في منطقة الساحل، وخليج غينيا ومنطقة القرن الأفريقي. وعلى مر السنين، وفر الاتحاد الأوروبي وجودا يحقق الاستقرار في هاتين المنطقتين، بدءا من منع نشوب الصراعات إلى إدارة الصراع والمرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بمنطقة أقرب لبلدنا جغرافيا، ترحب ماليزيا بتكثيف مشاركة الاتحاد الأوروبي مع ميانمار في دعم التحول الديمقراطي في البلد وتحقيق التنمية المستدامة. ويشمل هذا التعاون الإنمائي الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وميانمار في إطار البرنامج الإرشادي متعدد السنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، ودعم الاتحاد الأوروبي لمركز ميانمار للسلام من خلال تقديم الدعم التقني في تنفيذ وقف إطلاق النار وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة وبناء السلام.

وفي الختام، ترحب ماليزيا بتأكيد الممثلة السامية على أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تعاونه الوثيق مع المنظمة في التمسك بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وكما سمعنا اليوم، فإن الاتحاد الأوروبي لديه الكثير يقدمه من خلال الخبرة المحددة والخبرة واسعة وتجميع الموارد لاستكمال ودعم دور الأمم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية المختلفة. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام ماليزيا بالاضطلاع بدور بناء

الوصول المفتوحة والمستمرة للمعونة الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين.

وهذا صحيح أيضا في ليبيا، حيث إن الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منخرطان في جهد هائل لتمكين حكومة الوفاق الوطني من مكافحة التهديد الذي يشكله الوجود المتزايد للجماعات الإرهابية في أراضيها. وأعرب الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص عن استعداده للمساهمة من خلال بعثته البحرية، عملية صوفيا، المنتشرة في المياه الدولية قبالة الساحل الليبي، من أجل تعزيز تنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا دون الإخلال بالإعفاءات المحتملة لصالح حكومة الوفاق الوطني. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل مع شركائنا الأوروبيين في المجلس على مشروع قرار من شأنه أن يعزز إجراءات التدخل في قاع البحار العميقة ضد السفن التي تحمل أسلحة أو معدات ذات صلة بانتهاك حظر توريد الأسلحة.

وهذا هو الحال أيضا فيما يتعلق بالأزمة في أوكرانيا، حيث ينفذ الاتحاد الأوروبي سياسة تجمع بين الحوار والحزم. ولا تهدف الجزاءات إلى المعاقبة ولكن تشجيع أصحاب المصلحة على تنفيذ الأحكام التي أقرها مجلس الأمن لحل الأزمة، بما في ذلك مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك.

كما أن الاتحاد الأوروبي لاعب رئيسي في الاستجابة لأزمة المهاجرين العالمية. فلنر الحالة على حقيقتها. وغالبا ما يتم سوء فهم الاتحاد الأوروبي أو التقليل من أهميته أمام ما يرقى إلى كونه أكبر أزمة مشردين ولاجئين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي يتشاطر المجتمع الدولي بأسره بتكافؤ الحاجة إلى التضامن والمسؤولية.

ويظل إلى حد كبير أكبر مُقدم للمعونة إلى اللاجئين في العالم. فقد استضافت دوله الأعضاء أكثر من مليون لاجئ في عام ٢٠١٥ وحده.

الاتحاد في مكافحة تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط أو ضد القرصنة البحرية قبالة الساحل الصومالي.

وينبغي لنا أيضا أن نذكر بإسهام البلدان الأوروبية على مختلف عمليات حفظ السلام على الصعيدين المالي - حيث يبلغ تمويله قرابة ثلث الميزانية العامة لحفظ السلام - والإنساني، كما هو الحال مثلا في مالي، حيث يشارك أكثر من ١٠٠٠ من حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مزودين بموارد لم يسبق لها مثيل. كما أن الاتحاد الأوروبي شريك استراتيجي لمجلس الأمن في البحث عن حلول دائمة للأزمات الكبرى المدرجة في جدول أعماله.

وهذا هو الحال، أولا وقبل كل شيء، مع عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث يذكر الاتحاد الأوروبي بلا كلل أن الحل العادل والدائم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال احترام القانون، وأن أولويتنا المشتركة يجب أن تكون لحفاظ على جدوى الحل القائم على وجود دولتين. والاتحاد يؤيد تماما المبادرة الفرنسية للسلام في الشرق الأوسط. وضم اجتماع باريس المعقود في ٣ حزيران/يونيه العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك بطبيعة الحال الاتحاد الأوروبي، بهدف إرساء الأسس اللازمة لتوليد زخم جديد لتحقيق سلام يحظى بدعم نشط من المجتمع الدولي بأسره، مع الطموح إلى عقد مؤتمر دولي بحلول نهاية السنة.

وهذا هو الحال أيضا على المسار السوري، حيث ضم الاتحاد الأوروبي صوته للذين يؤكدون محقين على الضرورة الملحة لاستئناف المفاوضات فيما بين السوريين من أجل إنشاء عملية انتقالية سياسية تماشيا مع أحكام بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، التي أقرها المجلس، مع التأكيد في الوقت نفسه على أنه لا يمكن أن يحدث ذلك بصورة معقولة إلا في سياق وقف دائم للأعمال العدائية، وتوفي إمكانية

جماعية وعلى نحو أفضل مما يمكنني أن أفعله على المجالات التي يكون فيها التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إيجابيا واستراتيجيا وأساسيا. ولذلك ستكون ملاحظاتي الختامية أسهل وأكثر إيجازا.  
(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أن أشير إلى الكلمات التي قالها الرئيس أوباما في أوروبا، مثلما اقتبسها الممثل الأمريكي، التي ذكرتها بما يقدمه الاتحاد الأوروبي، أولا وقبل كل شيء إلى الأوروبيين؛ وهذا ما يظهر أحيانا من خارج الاتحاد أكثر مما يظهر من داخله. وأعتقد أن هذا شيء نتحمل المسؤولية باعتباره أوروبيين عن استيعابه، لنرى بقدر من الوضوح ما حققناه. والذكرى السنوية ليوم بدء عملية الإنزال تذكرنا بمقدار ما حققته لأوروبا من أجل أوروبا نفسها، ومن أجل الحوار، ومن أجل السلام والاستقرار في العالم، مقابل ما ألحقه الأوروبيون بالعالم من حرب وعدم استقرار وإراقة الدماء في العقود والقرون الماضية.

كما سلط المتكلمون الضوء على مدى الأهمية الاستراتيجية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وأود أن أقتبس من كلمة الممثل الدائم الإسباني، الذي قال،  
(تكلمت بالإسبانية)

”إن العلاقة في أحسن حالاتها“.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأعتقد أن هذا يجسد النتائج العامة لمناقشاتنا اليوم.

وشدد المتكلمون أيضا على القيمة المضافة لدورنا بوصفنا الاتحاد الأوروبي وتعاوننا مع الأمم المتحدة بشأن العديد من المسائل المختلفة التي ذكرتها في ملاحظاتي الاستهلاكية؛ ولن أعود إلى هذا الأمر. كما أضيف إلى القائمة الطويلة والجيدة

والعمليات التي يقودها الاتحاد الأوروبي، أولا وقبل كل شيء عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط ”صوفيا“ أنقذت آلاف الناس من الغرق في مياه البحر الأبيض المتوسط وساعدت على مكافحة شبكات الاتجار بالمهاجرين في المنطقة. كما يقوم الاتحاد الأوروبي بمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، كما يتبين من أنه المانح الرئيسي لتمويل التنمية على الصعيد العالمي، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عما يقدمه من تمويل كبير إلى بلدان المنشأ وبلدان العبور. وعلى الرغم من عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على حل أزمة المهاجرين بمفرده، فإنه يضطلع على نحو كامل بمسؤوليته على الجهات السياسية والأمنية والمالية، فضلا عن الجبهتين الأخلاقية والإنسانية، وذلك من أجل توفير استجابة فعالة.

واليوم نحتفل بالذكرى السنوية لعملية الإنزال في نورماندي، أحد الأحداث الرئيسية التي مهدت السبيل لتحرير أوروبا وإنشاء الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف.

وأود أن أحتتم بياني بتسليط الضوء مرة أخرى على نقطة رئيسية للتقارب بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. إن المنظمتين شريكتين استراتيجيتين لبعضهما البعض، توحداهما رؤية مشتركة للعالم الذي يجب أن يسود فيه الحق على القوة، ورؤية مشتركة لتعددية الأطراف. وهذا ما يجعل الاتحاد الأوروبي، علاوة على دوره باعتباره منظمة إقليمية، إحدى الركائز الرئيسية للنظام الدولي الحالي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة مرة أخرى للسيدة موغيريني للرد على التعليقات.

السيدة موغيريني (تكلمت بالفرنسية): إن ما ييسر دوري في هذه المرحلة هو أن أعضاء المجلس أكدوا بصورة

والعمل الذي نقوم به. فعملية صوفيا أنقذت بالفعل عشرات الآلاف من الناس بصورة مباشرة، ولكنها مكنتنا من إنقاذ أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في البحر. ونحن لا نريد أي أحد يموت، سواء في البحر الأبيض المتوسط أو في الصحراء.

وهنا أود أن أشدد على كلماتكم، سيدي الرئيس، عندما قلت أن هذه مسؤولية جماعية. ونحن نقوم بدورنا؛ وليس من السهل أحيانا القيام بذلك من الناحية السياسية داخل أوروبا، ولكننا نعتقد أن هذا واجبنا الإنساني ومسؤوليتنا السياسية. ونحن بحاجة إلى أن تنضم إلينا بقية العالم في هذا الجهد، لأنه على الرغم من أن الناس الذين يموتون في الصحراء أقل بروزا، فإنهم لا يزالون يشكلون خسارة مأساوية لا يمكن أن نتحملها. وهكذا فإن مناشدتي لجميع الحاضرين وللمجتمع الدولي قاطبة ولنظومة الأمم المتحدة على نحو خاص هي: فلنضافر قوانا لضمان ألا يموت أي شخص في رحلات يائسة، في عرض البحر، في الصحراء أو في البر. ونحتاج إلى الآخرين هنا لتقديم الدعم والمساهمة في هذا الجهد.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن الاتحاد الأوروبي يعمل على مكافحة الهجرة. كلا؛ إننا نحاول العمل على إدارة ظاهرة نعرفها جيدا هنا، ستظل قائمة، وهي كبيرة ولا تقتصر على أوروبا، لأننا نعلم جيدا أن التدفقات الرئيسية تتم في أفريقيا وفي آسيا، وفي بعض الحالات، من أوروبا إلى أمريكا اللاتينية. وأنا شخصيا أتمنى إلى بلد لديه خبرة في هذا الصدد، ولذلك فإننا نعلم جيدا أن هذه ليست مشكلة ينبغي أن نوقفها بل هي ظاهرة ينبغي أن نقوم بإدارتها معا بروح الشراكة. وهذا هو النهج الذي تتبعه بروح التحدي المشترك والمسؤولية المشتركة والتضامن المشترك، مع العلم أيضا بأن الهجرة يمكن أن تتيح فرصا من أنواع مختلفة لمجتمعاتنا إن تمت إدارتها ومعالجتها بروح الشراكة.

بالفعل بعض العناصر الجديدة، والتي تشمل مقدمتي وتشير إلى المجالات الرئيسية للاتحاد الأوروبي ولتعاوننا. وتشمل هذه العناصر منطقة البلقان، لا سيما البوسنة والهرسك، والحوار بين بلغراد وبريشتينا، ولكن بصورة عامة، العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدة في غربي البلقان ومع المنطقة بأسرها. كما تشمل العمل الذي نقوم به في أماكن بعيدة مثل ميانمار، حيث نعزز بدعمنا وتعاوننا، وكذلك بصورة عامة مع أصدقائنا في جنوب شرق آسيا، وفي الشرق الأقصى، ومع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما بشأن مسائل عدم الانتشار، وكما ذكرنا بذلك أصدقاؤنا من نيوزيلندا، بشأن مكافحة الإرهاب.

وهنا أود أن أشدد على ما قاله ممثل مصر بشأن أهمية بناء خطاب مضاد للتطرف، ولا سيما بناء على التجربة الأوروبية في تقدير التنوع والاحترام، وهي أقوى رسالة يمكننا أن نوجهها معا بغية مكافحة الخطاب الإرهابي. والعنصر الهام الآخر هو العمل الذي نقوم به معا بشأن مسائل ما بعد النزاع، ومنع اندلاع الأزمات، والصلة بين التنمية والأمن التي تقع في صميم إجراءات الاتحاد الأوروبي الخارجية، والعمل الذي نقوم به بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، ومكافحة كراهية الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية، وهي أحد العناصر الرئيسية لسياساتنا الداخلية والخارجية.

وأود أن أذكر أيضا عملنا الجاري، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، بشأن احترام القانون الدولي ومبادئه، بدءا من السيادة والسلامة الإقليمية. وهنا أود أن أنوه بكلمات ممثل أوكرانيا، وأشكره على التنويه بالدعم المستمر والثابت الذي نقدمه وستواصل تقديمه إلى أوكرانيا، لا سيما فيما يتعلق بسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وأود الرد على مسألة واحدة فقط، وهي الهجرة، لأن المشاركين سلطوا الضوء على العمل الذي نحاول القيام به

وذلك بالضبط هو معنى مؤتمر قمة فاليستا، الذي ذكره صديقنا الأنغولي باعتباره نقطة مشتركة جيدة. وهذه بالضبط هي الروح التي سأعرض بها غدا في ستراسبورغ مجموعة التدابير الجديدة بشأن الهجرة والشراكات التي سيقمها الاتحاد الأوروبي، تماما في إطار روح العمل معا، أولا وقبل كل شيء من أجل حياة الناس وحقوقهم.

وأشكر أعضاء المجلس على هذا النقاش الممتاز. وأشار كثير من المتكلمين إلى دور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ونرى أننا في معظم الجوانب الجهة المانحة الرئيسية في كل مكان في العالم، والشريك الاقتصادي والمستثمر الاقتصادي الرئيسي في العديد من مختلف أرجاء العالم. ونحن من بين الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات الأمن بفضل بعثاتنا وعملياتنا الـ ١٧ في المنطقة وفي أماكن أخرى كثيرة، بشكل أساسي في

وأشكر أعضاء المجلس على هذا النقاش الممتاز. وأشار كثير من المتكلمين إلى دور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ونرى أننا في معظم الجوانب الجهة المانحة الرئيسية في كل مكان في العالم، والشريك الاقتصادي والمستثمر الاقتصادي الرئيسي في العديد من مختلف أرجاء العالم. ونحن من بين الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات الأمن بفضل بعثاتنا وعملياتنا الـ ١٧ في المنطقة وفي أماكن أخرى كثيرة، بشكل أساسي في

وأشكر أعضاء المجلس على هذا النقاش الممتاز. وأشار كثير من المتكلمين إلى دور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ونرى أننا في معظم الجوانب الجهة المانحة الرئيسية في كل مكان في العالم، والشريك الاقتصادي والمستثمر الاقتصادي الرئيسي في العديد من مختلف أرجاء العالم. ونحن من بين الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات الأمن بفضل بعثاتنا وعملياتنا الـ ١٧ في المنطقة وفي أماكن أخرى كثيرة، بشكل أساسي في

وأشكر أعضاء المجلس على هذا النقاش الممتاز. وأشار كثير من المتكلمين إلى دور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ونرى أننا في معظم الجوانب الجهة المانحة الرئيسية في كل مكان في العالم، والشريك الاقتصادي والمستثمر الاقتصادي الرئيسي في العديد من مختلف أرجاء العالم. ونحن من بين الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات الأمن بفضل بعثاتنا وعملياتنا الـ ١٧ في المنطقة وفي أماكن أخرى كثيرة، بشكل أساسي في

وأشكر أعضاء المجلس على هذا النقاش الممتاز. وأشار كثير من المتكلمين إلى دور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ونرى أننا في معظم الجوانب الجهة المانحة الرئيسية في كل مكان في العالم، والشريك الاقتصادي والمستثمر الاقتصادي الرئيسي في العديد من مختلف أرجاء العالم. ونحن من بين الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات الأمن بفضل بعثاتنا وعملياتنا الـ ١٧ في المنطقة وفي أماكن أخرى كثيرة، بشكل أساسي في